

قياس وتحليل أثر التنمية الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين

رها فريدون حمه كريم¹، يونس على احمد²

¹قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية

²قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية

Email: rawa.hamakarim@univsul.edu.iq¹, uns.ahmad@univsul.edu.iq²

الملخص:

تعد التنمية الصناعية عاملاً أساسياً في تحقيق العديد من الأهداف، إذ تسهم في دفع عجلة الاقتصاد، وتحسين مستوى المعيشة، وتقليل معدلات البطالة. ومع ذلك، فإن عملية التنمية تتطلب تقييماً دقيقاً لآثارها الاجتماعية، إلى جانب البعدين الاقتصادي والبيئي، لضمان الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة. يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس تأثير تنمية الصناعات في النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، وابعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) بوصفها مؤشرات على التنمية المستدامة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. اعتمدت منهجية البحث على المنهج التحليلي المقارن، بالإضافة إلى بيانات سلاسل زمنية تغطي الفترة (2000-2023)، وبالاعتماد على نموذج (ARDL) واختبار منهج الحدود (Bounds Test) لقياس العلاقات القصيرة والطويلة الأمد بين المتغيرات. وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات، من أبرزها أن تنمية الصناعات تؤثر إيجابياً في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مع تفاوت في قوة التأثير؛ إذ تظهر الصين استفادة أكبر نتيجة التوسيع الصناعي السريع، في حين تتجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو استقرار صناعي يعتمد بدرجة أكبر على التكنولوجيات النظيفة، مما يقلل الأثر البيئي مقارنة بالصين التي لا تزال تواجه تحديات بيئية بسبب اعتمادها على الصناعات الثقيلة ومصادر الطاقة التقليدية. وبناءً على ذلك، يقترح البحث دعم الابتكار الصناعي، والتحول نحو الطاقة الصديقة للبيئة لتعزيز استدامة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الصين تسريع التحول نحو الصناعات الخضراء وتقليل الاعتماد على الصناعات الملوثة، لتحقيق تنمية صناعية أكثر توافقاً مع متطلبات التنمية المستدامة. كما يوصي بتبني سياسات صناعية مرنّة تواكب التغيرات العالمية، مثل الأزمات الصحية وتقلبات أسعار الطاقة، من أجل الوصول إلى استدامة متكاملة.

الكلمات المفتاحية: تنمية الصناعية، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، البطالة، ابعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂).

پوخته:

گمینهندنی پیش‌سازی هوکاریکی سمرکیه بۆ گمیشتن به زوریک لە ئامانجەکان، چونکە بەشدارە لە بزوینەری ئابورى و باشت‌کردنی ئاستى ژيان و كەمكردنەمەری ریزەری بىتكارى بەلام پرۆسەر گمەپىدان پیویستى بە ھەلسەنگاندىكى ورد ھەمە بۆ كارىگەریيە كۆمەلایەتىيەكەنلىكى، لەگەل رەھەنە ئابورى و ژىنگەيىمەكەن، بۆ دلەنگەيىمەكەن لەمەرە كە پىداویستىيەكەنلىكى گمەپىدانى بەردوام جىنەجى دەكىن. ئەم توپۇزىنەمەرە ئامانجى شىكىردنەمەر و پىوانەكىرىنى كارىگەرەنە كەنلىكى گمینهندنی پیش‌سازىيە لە سەر گمەنە ئابورى، ریزەری بىتكارى، و دەردانى دووەم توپۇزىدى كاربۇن (CO₂) وەك نىشاندەرلىكى گمینهندنی بەردوام لە هەردوو ولاتى ئەمەریكا و چىن. شىۋازى توپۇزىنەمەرە كەنلىكى بەرداورىكىرى بەستوو، لە سەر بەنەمەي داتاى زنجىرە كاتىيەكەن كە ماوەي (2000-2023) دەگەرەتەمەر، و پىشى بە مۆدىلى (ARDL) و شىۋازى (Bounds Test) بەستوو بۆ پىوانەكىرىنى پەيپەندىيە كورتاخاين و دریزخاينەكەنلىكى نیوان گۈراو مەكان. توپۇزىنەمەرە كەنلىكى دەر منجاميڭ، دىيار تېننە ئەمەرە كە گمەپىدانى پیش‌سازى كارىگەرە ئەرېنیزە كەنلىكى بە گمەپىدانى بە گمەپىدانى بەردوام لە ئەمەریكا و چىن، بە پلەي جىاوازى كارىگەرە. چىن زىاتر سوودەنە لە فراوانىونى خىراي پیش‌سازىيەكەنلىكى، لە كاتىكدا ئەمەریكا بەردو سەقامىگىرى پیش‌سازى هەنگاودەتىت كە زىاتر لە سەر بەنەمەي تەكەنلۈزۈي پاڭ و خاۋىنە، ئەمەش كارىگەریيەكەنلىكى لە سەر ژىنگە كەمەدەكتەمە بە بەرداورى بە چىن كە هيىشتا رەبوبەر وۇرى ئاستەنگى ژىنگەيى دەتىتەمە بە ھۆى پىشىبەستىن بە پیش‌سازى قورس و سەرچاوه تەقلیدىيەكەنلىكى وزە بەم بىيە، توپۇزىنەمەرە كە پىشىنارى پىشىگەر يىكىن لە داهىنەنلىكى پیش‌سازى و گۈرەنكارى بەردو و زەنە سەوز دەكتە بۆ بەرداورى گمەنە كەنلىكى بەردوام لە ئەمەریكا. چىن پىویستە گواستىمە بۆ پیش‌سازىيە سەوز مەكان خىراڭ بەكتە و پىشىبەستىن بە پیش‌سازىيە پىسکەر مەكان كەم بەكتەمە بۆ بەمدەستەننەنلىكى گمەپىدانى پیش‌سازى كە زىاتر لەگەل پىداویستىيەكەنلىكى

گەشپەيدانى بەردوامدا بىگۈنچىت. ھەروەھا پىشىيارى گىرتىبەرى سىياسەتى پىشەسازى نەرم و نيان دەكتەنگ بىت لەگەل گورانكارىيەكەن، وەك قىمرانى تەندىرۇستى و ھەلاؤسانى نىرخى وزە، بە مەبەستى بەدەستەتىنەن بەردوامىيى كىشتىگىر.

كىلە وشە: گەشپەيدانى پىشەسازى، گەشپەيدانى بەردوام، گەشەئى ئابۇورى، بىتكارى، دەردانى دووھم ئۆكسىدى كاربۇن (CO₂).

Abstract:

When it comes to fueling the economy, raising living standards, and lowering unemployment rates, industrial growth is crucial. In order to accomplish sustainable development objectives, it is necessary to thoroughly assess the consequences of technological advancement on the economy, society, and environment. This research aims to assess and contrast the US and China in terms of sustainable development indicators such as industrial development's effect on GDP growth, unemployment rates, and CO₂ emissions. For the objective of assessing the connections between the variables over the short and long term, the study technique relied on the ARDL model and the Bounds Test method. It used time series data from 2000 to 2023 for comparison analysis. The study found a number of things, but the most crucial one is that industrial growth helps both China and the US achieve sustainable development, but the effect is less in China. While the United States strives for industrial stability through its heavy reliance on clean technology, China continues to confront environmental challenges as a result of its heavy industries and traditional energy sources. In contrast, China benefits from rapid industrial expansion. Based on the research, it is recommended that the United States of America invest in industrial innovation and clean energy transition to make growth more sustainable, while China should prioritize green industries and cut pollution to make industrial development more in line with sustainable development goals. In order to attain integrated sustainability, it also suggests implementing industrial strategies that are adaptable enough to deal with global changes like health crises and energy price variations.

Keywords: Industrial Development, Sustainable Development, Economic Growth, Unemployment, Carbon Dioxide Emissions (CO₂).

المقدمة

تُعد التنمية الصناعية من المقومات الهامة التي تدعم تحقيق التنمية المستدامة، إذ تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص للعمل، وتحسين البيئة بشكل عام. تقوم التنمية الصناعية على تطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدول محلياً ودولياً. وبعد التصنيع محركاً هاماً للتنمية الصناعية، وبالتالي لنمو الاقتصادي، ليس فقط من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل أيضاً عبر تنويع الاقتصاد. إضافة إلى ذلك، تلعب تنمية الصناعات دوراً جوهرياً في تقليل معدلات البطالة، إذ توفر الصناعات المختلفة فرص عمل واسعة. وتشكل تنمية الصناعات معضلة حقيقة، فهي محرك لـ النمو الاقتصادي والقدم الاجتماعي، لكنها في المقابل قد تؤدي إلى تفاقم التلوث البيئي ما لم تُتبع ممارسات مستدامة. لذا، يصبح دمج التقنيات النظيفة في الصناعة ضرورة ملحة لخفض انبعاثات الكربون وحماية الموارد الطبيعية. ويمكن القول إن جوهر استراتيجية تنمية الصناعات المستدامة يكمن في تحقيق توازن دقيق بين العوامل الاجتماعية والبعدين الاقتصادي والبيئي. ويتطلب ذلك تبني رؤى صناعية شاملة تضع في الحسبان الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل خطوة استثمارية أو إنتاجية.

وفي هذا السياق، هناك تجربتان عالميتان متنافستان في الاقتصاد العالمي بمجال الصناعات والتنمية الصناعية وكذلك في مجال التنمية المستدامة. فعلى مدى العقود الماضية، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة صناعية كبيرة، حيث توسيع الصناعات التقليدية وظهرت صناعات جديدة، وتضاعف الإنتاج الصناعي وعدد العاملين في القطاع. وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أعلى مستوى من مؤشرات التنمية المستدامة، وحققت إنجازات كبيرة في هذا المجال. إلا أن تحقيق مستوى عالٍ من التقدم الصناعي مع الحفاظ على مستوى عالٍ من التنمية المستدامة ليس أمراً يسيراً. كذلك، فقد مررت الصين خلال القرن الماضي بعده صراعات سياسية، إلا أنه منذ اعتماد سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، لعبت الصناعة دوراً جوهرياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وشهد القطاع الصناعي فيها تحولات جذرية شملت تحرير الفعاليات الاقتصادية، وإنشاء سوق تنافسية، وظهور قطاعات صناعية مبتكرة. وقد نجحت في تحقيق إنجازات ملحوظة في رفع معدلات النمو وزيادة دخل الفرد. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أصبحت الصين تحظى مكانة متقدمة بين الدول المتقدمة والثانية، لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مع تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة التي وضعتها الحكومة الصينية، وتحقيق تقدم كبير في بعض المؤشرات. ومع ذلك، لا تزال الصين تواجه تحديات كبيرة، خاصة في ما يتعلق بخفض معدلات البطالة وإيجاد فرص عمل تناسب مع الزيادة السكانية، إلى جانب استمرار مشكلة التلوث البيئي التي عانت منها ولا تزال.

مشكلة البحث

على الرغم من التقدم والتطور الملحوظ في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المجال الصناعي، لا تزال هناك إشكالية قائمة تتعلق بكيفية تأثير نمو القطاع الصناعي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في كلا البلدين، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والبعدين الاقتصادي والبيئي. وتتضمن هذه الإشكالية استكشاف مدى فاعلية وتأثير نمو القطاع الصناعي على التنمية المستدامة من خلال مؤشرات مثل النمو الاقتصادي، والبطالة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، إلى جانب تحليل أهمية المتغيرات مثل القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وتقلبات أسعار النفط، وانتشار فيروس كورونا (COVID-19) في هذه العلاقات وتأثيراتها.

أهمية البحث

تكمّن أهمية البحث في إيجاد العلاقة والأثر في الربط بين مؤشرات تنمية الصناعات ومؤشرات التنمية المستدامة معاً، ويفضّل إلى ذلك الكشف عن تنمية الصناعات والتنمية المستدامة في دولتين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ذات أهمية بالغة باعتبارهما دولتين لهما ثقل ومكانة عالمية، ليس لأنفسهما فقط، بل يمتد تأثيرهما المباشر وغير المباشر على كافة القرارات والعوامل الاجتماعية، والبعدين الاقتصادي والبيئي. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء المقارنات بين مؤشرات تنمية الصناعات والتنمية المستدامة بين هاتين الدولتين يعد أساساً يمكن أن تستفيد منه الدول الأخرى.

هدف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1. قياس وتحليل تأثير التنمية الصناعية على التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. قياس وتحليل تأثير التنمية الصناعية على التنمية المستدامة في الصين.
3. إجراء مقارنات تحليلية للعلاقة والاثر بين مؤشرات التنمية الصناعية ومؤشرات التنمية المستدامة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
4. تقييم تأثير تقلبات أسعار النفط وجائحة COVID-19 على العلاقة والاثر بين مؤشرات التنمية الصناعية ومؤشرات التنمية المستدامة.

فرضية البحث

تتألف افتراضات البحث الى:

الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد تأثير معنوي للتنمية الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية البديلة (H1): يوجد تأثير معنوي للتنمية الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث

لتحقيق أهداف هذا البحث واختبار فرضياته، سيعتمد الأسلوب التحليلي والمنهج القياسي، حيث سُيستخدم نموذج الانحدار الذاتي مع التأثيرات الموزعة (ARDL) في تقييم العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، بالإضافة على بيانات ثانوية تغطي الفترة من عام 2000 حتى 2023.

هيكلية البحث

يتتألف البحث من مبحثين رئيسيين، إذ يشمل المبحث الأول الإطار النظري للتنمية الصناعية والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تأثيرات تنمية الصناعات على التنمية المستدامة من خلال أهم مؤشرات العوامل الثلاثة (الاجتماعية والبعدين الاقتصادي والبيئي). أما المبحث الثاني فيتضمن الجانب التطبيقي للبحث، حيث يستعرض قياس وتحليل دور تنمية الصناعات في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وفي النهاية يتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترنات.

الدراسات السابقة

يتمثل الغرض الرئيس من الدراسات السابقة في تحديد الفجوة البحثية، وبناء إطار نظري متين، والمساعدة في اختيار المنهجية المناسبة من خلال مراجعة الأساليب والنتائج السابقة. كما تسهم في تعزيز مصداقية البحث من خلال الاستناد إلى المعرفة المتوفرة في مجال الدراسة. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث:

1. دراسة **Parsa وآخرون (2019)**: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير القطاع الصناعي على التنمية المستدامة الاقتصادية في إيران، وتقييم مدى توافق النمو الصناعي مع متطلبات النمو الاقتصادي المستدام. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الرباعي اللوغاريتمي لاختبار فرضية كوزنتس البيئية الصناعية، بالإضافة إلى نموذج الانحدار الذاتي المتوجه (VAR) لتحليل العلاقة بين النمو الصناعي وتفاوت الدخل للفترة (1971-2014). وقد أظهرت النتائج أن النمو الصناعي يؤدي إلى زيادة تفاوت الدخل، مما يستدعي إعادة هيكلة القطاعات الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي.
2. بن صالح والرتبمي (2019): تهدف هذه الدراسة إلى تقييم استراتيجيات تنمية الصناعات في ليبيا للفترة (1990-2012)، وقياس فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة. اعتمدت المنهجية الوصفية التاريخية والإحصائية، كما استخدمت نموذج (VECM) وقد بينت النتائج أن القطاعات الصناعية لم تكن فعالة في زيادة الناتج المحلي، وأن الاستراتيجيات المطبقة لم تحقق أهداف التنمية المستدامة، مما يستوجب توجيه الاستثمارات نحو المجالات الحيوية، وتطوير المهارات اليدوية، وتعزيز الاقتصاد المعرفي كأداة مركزية لتحقيق التنمية المستدامة.
3. تهدف دراسة **Liu (2020)**: بحثت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التصنيع (MVA per capita) والنفايات الإلكترونية في مجموعة من الدول المصنفة حسب مستويات الدخل المختلفة (منخفض، متوسط، مرتفع) للفترة (E-waste per capita)

(2014-2020)، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. استخدمت الدراسة منهجية كمية تحليلية استناداً إلى بيانات رسمية من مؤشرات التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (UNIDO, UNEP) وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التصنيع والنفايات الإلكترونية في الدول ذات الدخل المرتفع، في حين كانت العلاقة أقل وضوحاً في الدول الأخرى، مما يبرز الحاجة إلى سياسات صناعية تأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي، وتعزز البعد البيئي في الاستراتيجيات الصناعية، خاصة في الدول النامية.

4. دراسة H. Xu وآخرون (2023): ترکز هذه الدراسة على أهمية توجيه تدبیر الصناعات في الصين لتعزيز النمو الاقتصادي المتوازن، وزيادة إسهام قطاع الصناعات في الناتج المحلي الإجمالي، ودعم العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة. كما تؤكد على ضرورة ضبط معدلات النمو الصناعي بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، وتجنب الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن التوسيع الصناعي غير المنضبط. اعتمدت الدراسة على منهجية البرمجة الخطية متعددة الأهداف. ومن أبرز نتائجها أن الاستمرار في تطوير القطاعات الصناعية في الصين بمعدلات معتدلة يسهم في رفع القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وتحفيز الاقتصاد، وتوفير فرص عمل مستقرة، بما يدعم الأهداف الاجتماعية المرتبطة بتحسين جودة الحياة وتقليل الفجوة الاقتصادية. وتوصي الدراسة بضرورة تبني سياسات صناعية مرنّة ومستدامة في الصين ترکز على التكنولوجيات النظيفة، التدريب المهني، وتعزيز الاستثمارات في المصانع ذات القيمة المضافة العالية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بشكل متكامل.

5. دراسة Abbasi وآخرون (2024): تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التحول في الطاقة، والاعتماد على الطاقة الأحفورية، والابتكار الأخضر، ومؤشر التعقيد الاقتصادي، مع انبعاثات الكربون والبصمة البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1980-2020 وذلك في سبيل دعم تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. استخدمت الدراسة المنهجية الديناميكية عبر نموذج (Dynamic ARDL Simulations) وتحليل السببية في المجال الترددية (FDC) وتوصلت النتائج إلى أن التحول في الطاقة، والاعتماد على الطاقة الأحفورية، ومؤشر التعقيد الاقتصادي، تساهم في زيادة الانبعاثات البيئية، في حين يسهم الابتكار الأخضر في الحد منها على المدى الطويل. وتقترح الدراسة تقليل الاعتماد على الطاقة الأحفورية، وتعزيز الابتكار الأخضر، وزيادة مساهمة الطاقات المتجددة ضمن مزيج الطاقة لتحقيق تنمية صناعية مستدامة وتحسين القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

6. دراسة Alam & Hossain (2024): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تنمية الصناعات، إلى جانب استخدام الطاقات المتجددة والبحث والتطوير، في الحد من انبعاثات الكربون في الصين للفترة 1990-2019، مع التركيز على تحقيق تنمية صناعية مستدامة. اعتمدت الدراسة على اختبارات جذر الوحدة (ADF، PP، KPSS)، لاختبار الثبات، واستخدمت نموذج (ARDL) لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل، بالإضافة إلى اختبارات تشخيصية (White، BG-LM، ARCH LM)، DOLS، Ramsey RESET، Durbin-Watson، CUSUM squares، CUSUM لضمان متناسبة النتائج. أظهرت النتائج أن زيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة والبحث والتطوير يسهم في تقليل انبعاثات الكربون، مما يدعم تنمية صناعية مستدامة. وتوصي الدراسة بتوسيع السياسات الصناعية نحو تعزيز الطاقة النظيفة والابتكار التكنولوجي لتحقيق تنمية صناعية منخفضة الكربون.

في ضوء مما سبق يرکز البحث الحالي على قياس وتحليل دور التنمية الصناعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الولايات المتحدة والصين، مما يجعله متميّزاً من البحوث السابقة من حيث السياق الجغرافي و استخدام التنوع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية بين هذين دولتين. مستفيداً من المنهجيات التحليلية المتقدمة باستخدام نموذج (ARDL) واستناداً على بيانات سلسل زمنية من 2000-2023).

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية الصناعية و التنمية المستدامة

يعتبر القطاع الصناعي من المحفزات التي تقوم عليها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُسهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. وقد أثبتت الدول المتقدمة صناعياً أن التطور الصناعي هو مفتاح نجاحها، إذ يُسهم الاستثمار في هذا المجال في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. وتوافق هذه الأهداف مع مفهوم التنمية المستدامة، الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية، والأبعاد الاجتماعية والبيئية. وبهدف هذا المبحث إلى استعراض مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها المتعددة، مع التركيز على دور تنمية الصناعات في تحقيق هذه الأهداف. كما سنتناول النظريات الأساسية التي أسهمت في تطوير هذا المفهوم بما يتلاءم مع التحديات المعاصرة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم و تعريف التنمية الصناعية

تعتبر التنمية الصناعية عنصراً محورياً في إطار التنمية الشاملة، وخاصة لها دوراً رئيسياً في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تهدف إلى تحقيق تغييرات جوهرية و شاملة في مختلف المجالات، مما يسهم في تعزيز رفاهية المجتمع و تقدمه. إذ يُسهم في إحداث تحولات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي أيضاً، بالإضافة إلى تأثيراته السياسية البارزة. لذا، يوفر قاعدة اقتصادية قوية تدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى (مصطفى و سانية، 2014: 155). في الواقع هناك تعريفات متعددة و متعددة للتنمية الصناعية، إلا أن نوجزها بالاتي:

1: **التنمية الصناعية:** عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع و تؤثر في تركيبة الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصادياً و اجتماعياً و عمرانياً. تتأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمجتمع، ولها دور أساسي في تحفيز الإمكانيات التنموية، خاصة من خلال استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة (الكناني، 2008: 41).

2: **التنمية الصناعية:** هي عملية تحول اقتصادي تشمل تغييرات هيكلية في الطلب والإنتاج و التجارة. تساهم التنمية الصناعية في زيادة الإنتاجية و الدخل الفردي، و تدعم الزراعة بتوفير مدخلات تحسن الإنتاجية. كما تُسهم في تقليل التبعية من خلال تطوير هيكل صناعي متكامل قادر على تلبية احتياجات السوق المحلي (القرشي، 2010: 297).

3: **التنمية الصناعية:** هي عملية تبدأ عندما تتحرك الصناعة على جبهات متعددة في وقت واحد، نتيجة لتكامل القطاعات الاقتصادية.

4: **التنمية الصناعية:** هي عملية تهدف إلى تحقيق التقدم الصناعي من خلال تعزيز الابتكار والإنتاج الصناعي، حيث تركز على إنشاء و توزيع الابتكارات بهدف دفع النمو الاقتصادي و تحقيق التقدم في المجالات الصناعية (Vertakova, Plotnikov, 2016: 38).

في ضوء التعريفات السابقة يمكن القول إن التنمية الصناعية هي عملية تحويلية تشمل تحديث هيكل الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز دور القطاع الصناعي في إنتاج السلع و الخدمات. تتضمن هذه العملية تغييرات هيكلية في مجالات الطلب والإنتاج و التجارة، مما يعزز الإنتاجية و يدعم النمو الاقتصادي. و أيضاً تساهم الصناعة في تنويع الاقتصاد و توفير مدخلات للقطاعات الأخرى، كما تعمل على تقليل معدلات البطالة من خلال تطوير بنية صناعية متكاملة.

ثانياً: دور وأهمية التنمية الصناعية

تتجلى أهمية الصناعة وتنمية القطاعات الصناعية في العوامل الآتية:

1. **البعد الاقتصادي للتنمية الصناعية:** يُعد القطاع الصناعي قطاعاً اقتصادياً رئيسياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكافة القطاعات الأخرى، من خلال ما يقدمه لها من منتجات مختلفة تشكل الأساس المادي و التقني لتطورها، بالإضافة إلى ما يوفره من سوق واسعة لاستهلاك السلع و الخدمات التي تُنتجها (حميد و آخرون، 1979: 21). تُسهم التنمية الصناعية بشكل فعال في دعم النمو الاقتصادي المستدام و مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة (محمد، 2017: 54). ويمكن تحديد أهمية القطاع الصناعي في كونه أحد أهم عوامل التنمية الاقتصادية للدول، حيث تمكّن الدولة من تقليل معدلات البطالة، كما أن للتنمية الصناعية أثراً في تسهيل التجارة الدولية و زيادة كفاءة استخدام الموارد (Mebratu, Swilling, 2019: 135). وقد تكون التنمية الصناعية المحرّك الأساسي للتغير الهيكلي في استخدام الموارد، إذ تستطيع تحويل الموارد من الأنشطة كثيفة العمالة إلى الأنشطة كثيفة رأس المال والتكنولوجيا (الشال، 2023: 234). وعليه، فإن التنمية الصناعية لا تتفصل عن التنمية الشاملة، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض.

أخرى مثل التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية، كما تسهم في تحسين ميزان المدفوعات، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي (عبد الله، 2017: 351).

2. **البعد الاجتماعي للتنمية الصناعية:** تلعب التنمية الصناعية دوراً جوهرياً في معالجة التفاوتات الاجتماعية والإقليمية من خلال إعادة تشكيل التوزيع السكاني وتعزيز التوازن في الأنشطة البشرية. فهي تسهم في تحفيز التمركز السكاني في المناطق الحضرية والمناطق ذات التجمعات السكانية المتوسطة، مما يخفّف من حدة الترکز السكاني في مناطق محددة، ويعزّز من فرص العدالة الاجتماعية. كما تتيح التنمية الصناعية كسر القيود التي تفرضها العوامل الطبيعية على توزيع السكان، من خلال خلق فرص عمل، وتحسين البنية التحتية، ورفع مستويات المعيشة، مما يسهم في دمج الفئات المهمشة وتقليل الفجوات الاجتماعية بين المناطق. وتعزز التنمية الصناعية، من خلال دعمها لعمليات التحضر والتحديث، أداة ل لتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة ومستدامة. (Li et al., 2019: 181).

3. **البعد البيئي للتنمية الصناعية:** تبرز في هذا البعد مسؤولية القطاع الصناعي عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوث على نطاق واسع، مما يفرض الحاجة إلى سياسات توجّه سلوك هذه الصناعات. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة نظراً لأن غالبية الصناعات تُعد "صناعات ملوثة". ومع ذلك، فإن التخفيف من الأثر البيئي للصناعة وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب تغييرًا في ممارسات الإنتاج والتصنيع، فيما يُعرف باسم "التصنيع الأخضر". ويركّز هذا المفهوم على تبني ممارسات مستدامة داخل منشآت التصنيع وعلى امتداد سلسلة التوريد، بما يشمل تطوير مواد صديقة للبيئة، وإزالة الكربون من مصادر الطاقة، والابتكار لرفع كفاءة استخدام الموارد، إلى جانب إطالة دورة حياة السلع ضمن إطار الاقتصاد الدائري (Anzolin et al., 2021: 12). إضافةً إلى ذلك، فإن التحديات البيئية الكبرى، مثل التغيير المناخي والتلوث، تُحتم أن يأخذ أي نمو صناعي مستقبلي في الحسبان التكاليف البيئية. وعليه، فإن التنمية الصناعية المستدامة تُعبر عن عملية تطوير القطاع الصناعي بحيث يسهم في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مع الحفاظ على البيئة (Luken et al., 2002: 2).

ثالثاً: أثر التنمية الصناعية على التنمية المستدامة

في السنوات الأخيرة، ازداد اهتمام العالم بالتنمية المستدامة عبر مختلف القطاعات، ومنها القطاع الصناعي. تُعد التنمية الصناعية ذات تأثير إيجابي كبير على التنمية المستدامة، من خلال تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي، والحفاظ على البيئة. وبُعد هذا التوازن أساساً لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط، والأزمات العالمية، وانتشار فيروس كورونا (طيب، بوشنقير، 2013: 263). تشهد التنمية الصناعية ازدياداً في القيمة المضافة للاقتصاد، من خلال تحويل المواد الأولية إلى سلع نهائية ذات قيمة أعلى، مما يعزز الإيرادات والقدرة التنافسية. ويسهم هذا التحول في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة الأفراد (غريم، 2009: 11).

إلى جانب الفوائد الاقتصادية المباشرة، تؤثر تنمية الصناعات بشكل إيجابي على بعد الاجتماعية. فهي تسهم في إيجاد فرص العمل جديدة وتقليل معدلات البطالة، خاصة في الدول التي تعاني من تفاقم نسبة البطالة، وان تمية الصناعات يسهم في توفير وظائف تتطلب مهارات متوسطة وعالية، مما يساعد في تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخل الأفراد (UNDO, 2023: 15).

هذا بالإضافة إلى أن تنمية الصناعات ذات تأثير على البيئة، حيث إن من خلال اعتماد على تقنيات إنتاج نظيفة وتحسين كفاءة استعمال الموارد والتركيز على استعمال الطاقات المتجددة يمكن أن يساعد في تقليل انبعاثات (الكربون) CO2، وتعزيز التنمية المستدامة عبر تحسين الإنتاجية الصناعية والحد من الأثر البيئي (شريف، 2023: 1145).

بناءً على ذلك، فإن العلاقة بين تنمية الصناعات والتنمية المستدامة ليست مجرد ارتباط ثانوي، بل هي علاقة تكاملية تعكس تفاعلاً ديناميكياً. يُعزز تنمية الصناعات التنمية المستدامة من خلال دعم الانماء الاقتصادي وتطوير البنية التحتية (جبلز وآخرون، 2009: 843). لذلك لا يمكن فصل تنمية الصناعات عن التنمية المستدامة، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجوانب أخرى مثل التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية. كما تسهم في تحسين ميزان المدفوعات، مما ينتج في نهاية إلى تحسين الدخل القومي والنتائج الإجمالي المحلي. علاوة على ذلك، لا تقتصر تنمية الصناعات على توسيع المقدرات الإنتاجية فحسب، بل تشمل أيضاً تحسين الكفاءة وتعزيز الابتكار وزيادة فرص العمل. في حال كانت تنمية الصناعات فعالة، فإن لها آثاراً إيجابية على استعمال تقنيات صديقة للبيئة، مما يجعلها عنصراً أساسياً للوصول لتنمية المستدامة (محمد، 2017: 50).

رابعاً: نظريات التي تربط التنمية الصناعية بالتنمية المستدامة

فيما يلي بعض النظريات التي تتناسب مع التنمية المستدامة وتحتاج ملائمة للتنمية الصناعية:

- نظريّة النمو الأخضر: يُعد النمو الأخضر أداة أساسية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة التي أطلقها الأمم المتحدة ضمن أجندة 2030، إذ يُركّز على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب مستدام، مما يسهم في الحد من الآثار البيئية السلبية. وفي القطاع الصناعي، يتم تحقيق ذلك عبر تعزيز الابتكار في تقنيات الإنتاج النظيفة وتقليل النفايات. يُمثل النمو الأخضر بديلاً للنمو الاقتصادي التقليدي، حيث تعرفه كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي بأنه نهج يُوازن بين النمو الاقتصادي واستدامة الموارد الطبيعية، مع تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل التلوّث البيئي (الدرسي، 2023: 6).
- نظريّة الاقتصاد الدائري: تُركّز هذه النظرية على تعزيز تنمية الصناعات من خلال إعادة استخدام الموارد وتقليل النفايات، وذلك عبر تصميم المنتجات بطريقة تُسهل إعادة تدويرها، مما يُقلّل من الاعتماد على المواد الخام الجديدة. وتهدّف إلى دعم استدامة العمليات الصناعية وتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتحسين كفاءة استغلال الموارد. كما يُشجع الاقتصاد الدائري على استخدام الطاقات المتجددة والتخلص من المواد الكيميائية الضارة، مما يسهم في تحويل النفايات الصناعية إلى موارد اقتصادية جديدة. ومن خلال هذه المبادئ، يُسهم الاقتصاد الدائري في إعادة تصميم الأنظمة الصناعية لتحقيق القيمة المضافة، ويتكمّل بشكل وثيق مع متطلبات التنمية المستدامة (البكل ومتاوّع، 2023: 164).
- نظريّة المسؤولية الاجتماعية: تُؤكّد هذه النظرية على أهمية التزام الشركات بتحقيق أهداف اجتماعية وبيئية إلى جانب الأهداف الاقتصادية. وفي القطاع الصناعي، يمكن أن تُعزّز هذه النظرية من ممارسات التصنيع المستدام وتوفير بيئة عمل مناسبة (الأسرج، 2015: 9).
- نظريّة النمو غير المتوازن: تتوافق هذه النظرية مع فكرة أن التركيز على القطاع الصناعي أو تنمية الصناعات قد يؤدي إلى تحقيق نمو سريع، مما يُمكّن دمجه مع استراتيجيات التنمية المستدامة عبر اختيار القطاعات الصناعية التي تتنامى مع الأهداف الاجتماعية والبيئية. وتهدّف هذه النظرية إلى تحقيق أثر تنموي واسع من خلال استثمارات ضخمة في قطاعات محددة - مثل القطاع الصناعي - بما يسهم في تحفيز النمو في المناطق المحيطة (علي، 2023: 38).

المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر التنمية الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين
 إن هذا المبحث يختص بقياس وتحليل أثر تنمية الصناعات في التنمية المستدامة من خلال استخدام بعض المؤشرات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يُقسّم هذا المبحث إلى فقرتين رئيسيتين على النحو الآتي:

أولاً: واقع تنمية الصناعات والتنمية المستدامة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

ولتعزيز تحقيق أهداف البحث، من المهم التركيز على بيانات أساسية تتعلق بالمتغيرات الاقتصادية المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

1. الولايات المتحدة الأمريكية

من أجل التركيز على البيانات الأساسية المرتبطة بالعوامل الاقتصادية المهمة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم تلخيصها في الجدول أدناه:



الجدول (1): البيانات الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية والبيئية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة (2000-2023)

السنوات	النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO ₂) مليون طن	القيمة المضافة للقطاع الصناعي %	أسعار النفط دولار
2000	4.08	5.56	5888.73	22.45	28.4
2001	0.95	4.7	5777.92	21.47	24.45
2002	1.70	5.04	5820.18	20.65	25.01
2003	2.80	4.81	5886.57	20.74	28.83
2004	3.85	4.59	5993.89	20.95	38.1
2005	3.48	4.75	6007.15	21.21	54.38
2006	2.78	5.35	5929.50	21.59	65.14
2007	2.01	5.26	6015.70	21.42	72.52
2008	0.12	5.62	5823.27	20.79	96.99
2009	-2.60	7.54	5403.83	19.27	61.51
2010	2.71	7.79	5593.82	19.31	79.47
2011	1.55	8.04	5454.85	19.41	111.26
2012	2.28	7.88	5236.48	19.16	111.63
2013	1.84	7.52	5359.01	19.24	108.56
2014	2.29	6.11	5414.03	19.33	98.97
2015	2.71	5.3	5262.20	18.59	52.32
2016	1.67	4.81	5169.04	18.04	43.67
2017	2.24	4.33	5131.53	18.44	54.25
2018	2.95	4	5277.88	18.63	71.34
2019	2.30	3.74	5146.99	18.28	64.3
2020	-2.77	4.472	4583.69	17.51	41.96
2021	5.95	4.826	4904.57	17.88	70.86
2022	1.94	3.73	4941.24	14.45	100.93
2023	2.02	4.36	5480.10	11.01	82.49
المتوسط العام	2.01	5.42	5451.21	19.08	66.14
معدل النمو السنوي المركب	%-2.89	%-1.02	%-0.2992	%-2.9251	%4.543

تم إعداد من قبل الباحثين استناداً على البيانات من :

1: البنك الدولي <https://data.worldbank.org> (Free data from the World Banks)

2: <https://www.statista.com/statistics>

$$R = \sqrt[N-1]{\frac{V1}{V0}} - 1 \times 100$$

تم استخراج معدل النمو المركب من خلال هذه المعادلة:

<https://tradingeconomics.com> : 3

4: وكالة الطاقة الدولية <https://www.iea.org/data-and-statistics>

نلاحظ من خلال الجدول أن :

1: النمو الاقتصادي: سجل أعلى معدل نمو في سنة 2021 بمقدار (5.9%) وسبب يعود بدرجة رئيسية إلى سياسات المالية التوسيعية، وحزم التحفيز الحكومية التي عززت الطلب الكلي. وقد مثلت هذه السياسات عاملًا حاسماً في تسريع التعافي الاقتصادي بعد انكماش التي سببها انتشار فيروس كورونا COVID-19، بينما سجل أدنى معدل في سنة 2009 بمقدار (2.77%) نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008. وقد أدت الأزمة إلى انهيار مؤسسات مالية كبرى، وتراجع حاد في الاستثمار والاستهلاك، حيث أثر سلباً على كافة القطاعات الإنتاجية. وبلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (2.89%).

2: البطالة: سجل أعلى مستوى بطالة في سنة 2011 بنسبة (8.04%) بسبب التأثيرات المتأخرة للأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث استمرت تداعيات الأزمة في الضغط على سوق العمل. وتراجع النشاط في القطاعات الحيوية مثل الصناعة والبناء والخدمات، بينما سجل أدنى معدل في سنة 2022 بنسبة (3.7%) بسبب تعافي الاقتصاد بشكل تدريجي من آثار انتشار فيروس كورونا COVID-19، مدفوعاً بزيادة النشاط الاقتصادي، كما ساهمت استعادة الثقة في السوق وتحسين الطلب الكلي في تعزيز فرص التوظيف وتقليل معدلات البطالة، وبلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (1.02%).

3: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂): سجل أعلى مستوى في سنة 2007 عند (6.015) مليون طن نتيجة تصاعد النشاط الاقتصادي والصناعي في ظل غياب سياسات بيئية صارمة. كما ساهم تراجع دور مصادر الطاقة النظيفة في تفاقم مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، بينما انخفضت إلى أدنى مستوى في سنة 2021 (4.941) مليون طن بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي خلال انتشار فيروس كورونا COVID-19. هذا الانخفاض الكبير في الانبعاثات خلال انتشار فيروس كورونا COVID-19 يوضح العلاقة المباشرة بين النشاط الاقتصادي والبيئة، حيث أن التباطؤ في الاقتصاد أدى إلى تراجع ملحوظ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂). وبلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (0.2992%).

4: القيمة المضافة للقطاع الصناعي: بلغت أعلى نسبة في ناتج المحلي الإجمالي عام 2000 بنسبة (22.43%) بسبب ازدهار الصناعات التحويلية، وخاصة في مجالات التكنولوجيا والسيارات والآلات، التي كانت تمثل مكوناً رئيسياً في الاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك. وقد ساهم ذلك في رفع اسهام الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي بشكل ملحوظ، بينما سجلت أدنى نسبة في سنة 2023 بنسبة (11.01%) نتيجة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي والخدمي. هذا التراجع في اسهام القطاعات الصناعية يعكس التحول الهيكلي في الاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نحو قطاعات أخرى أكثر ترتكزاً على التكنولوجيا والخدمات. بلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (2.9251%).

فيما يتعلق بالصين، والتي تم تلخيصها في الجدول أدناه:

الجدول (2) البيانات الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية والبيئية في الصين خلال المدة (2000-2023)

السنوات	النمو الاقتصادي %	المعدل البطالة %	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO ₂) مليون طن	القيمة المضافة في القطاع الصناعي %	اسعار النفط دولار
2000	8.49	3.26	3482.71	45.54	28.4
2001	8.34	3.8	3615.32	44.79	24.45
2002	9.13	4.24	3857.32	44.45	25.01
2003	10.04	4.58	4469.34	45.62	28.83
2004	10.11	4.49	5397.86	45.91	38.1
2005	11.39	4.52	6120.08	47.02	54.38
2006	12.72	4.43	6750.67	47.56	65.14
2007	14.23	4.35	7057.57	46.88	72.52
2008	9.65	4.59	7505.11	46.97	96.99
2009	9.40	4.72	8204.14	45.96	61.51
2010	10.65	4.53	9003.66	46.50	79.47
2011	9.55	4.55	9892.52	46.53	111.26
2012	7.86	4.58	10478.96	45.42	111.63
2013	7.766	4.6	10732.01	44.18	108.56
2014	7.43	4.63	10654.28	43.09	98.97
2015	7.04	4.65	10427.09	40.84	52.32
2016	6.85	4.56	10261.60	39.58	43.67
2017	6.95	4.47	10408.11	39.85	54.25
2018	6.75	4.31	10601.87	39.69	71.34
2019	5.95	4.56	10729.36	38.59	64.3
2020	2.24	5	10849.85	37.84	41.96
2021	8.45	4.55	11466.45	39.29	70.86
2022	2.99	4.98	13505.62	39.92	100.93
2023	8.08	4.967	4514.45	43.82	82.49
المتوسط العام	8.42	4.497	8332.75	43.58	66.14
معدل النمو السنوي المركب	%-0.206	%1.7726	%1.087	%-0.1603	%4.543

تم اعداده من الباحثين بناءً على بيانات من :

1: البنك الدولي (<https://data.worldbank.org>) (Free data from the World Banks)

2: <https://www.statista.com/statistics>

3: <https://tradingeconomics.com>

4: وكالة الطاقة الدولية (<https://www.iea.org/data-and-statistics>)

نلاحظ من خلال الجدول أن:

1: النمو الاقتصادي: سجل أعلى معدل نمو في سنة 2007 بـ 14.23% بسبب ذلك التوسيع الكبير في الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الصناعية، إلى جانب النمو السريع في الصادرات. وقد ساهمت الاستثمارات في الأصول الرأسمالية طويلة الأجل

مثل المصانع والآلات وشبكات النقل والطاقة في تعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، مما أدى إلى تسارع وتيرة النمو مدفوعاً بسياسات حكومية توسعية وافتتاح تجاري متزايد، بينما سجل أدنى معدل في سنة 2020 بمقابل 2.24% بسبب تأثير انتشار فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد التي أثرت على الطلب العالمي والإنتاج المحلي، وبلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (0.21%).

2: **البطالة**: سجل أعلى معدل بطالة في سنة 2022 بنسبة (4.98%) نتيجة للأثار الاقتصادية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا COVID-19 ويعكس تباطؤ الانتعاش بعد انتشار فيروس كورونا COVID-19، بينما سجل أدنى معدل في سنة 2000 بنسبة (3.26%) نتيجة للاستقرار الاقتصادي المبكر للصين وبداية مرحلة التوسيع الاقتصادي، وأيضاً بلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (1.77%).

3: **انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂)**: سجلت أعلى مستوى في سنة 2022 بنحو (13.5 مليون طن) على رغم انتشار فيروس كورونا COVID-19 إلا أن لا يزال بعض مصانع يعملون ويعتمدون على الصناعات الثقيلة والطاقة التقليدية، بينما كانت أدنى مستوياتها في سنة 2002 بنحو (3.4 مليون طن) قد يكون نتيجة التحول الهيكلي للاقتصاد الذي كان في مرحلة انتقالية من الزراعة والصناعات الخفيفة إلى التصنيع التقليدي. كما أن محدودية النشاط الصناعي في تلك الفترة ساهمت في انخفاض الطلب على الطاقة وبالتالي تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂). كان أحد العناصر الهامة التي ساهمت في تقليل تسربات الكربون، وبلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (1.09%).

4: **القيم المضافة للقطاعات الصناعية**: بلغت أعلى نسبة في ناتج المحلي الإجمالي في سنة 2016 بنسبة (47.55%) بسبب الهيمنة الكبيرة للقطاع الصناعي في الاقتصاد الصيني خصوصاً في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية، بينما سجلت أدنى نسبة في سنة 2020 بنسبة (37.84%) نتيجة التحول التدريجي إلى قطاعات أخرى مثل الخدمات وتراجع الطلب الصناعي في ظل انتشار فيروس كورونا COVID-19. بلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (0.1603%).

5: **أسعار النفط**: سجلت أعلى سعر في سنة 2012 بمعدل (111.63 دولار) قد يعود ذلك إلى مجموعة من العناصر، أبرزها التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك العقوبات المفروضة على إيران، مما أدى إلى تقليل الإمدادات النفطية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم تزايد الطلب على النفط من الاقتصادات الناشئة في دفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة، بينما سجلت أدنى سعر في سنة 2001 بمعدل (24.45 دولار) بسبب تراجع النمو الحاد في الاقتصاد العالمي، وخصوصاً في أمريكا، أسلهم بشكل رئيس في تباطؤ الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط الخام. وقد دفعت هذه التطورات الدول المنتجة إلى خفض الإنتاج للحفاظ على استقرار السوق. علماً بأن الصين ليست مصدراً للنفط، لكن أسعار النفط تؤثر فيها لأنها مستوردة رئيسياً، وبلغ معدل النمو المركب له ما يقارب (4.543%).

ثانياً: قياس وتحليل أثر التنمية الصناعية في التنمية المستدامة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

النموذج الاقتصادي يُعتبر من الجوانب الأساسية في البحوث التطبيقية، حيث يساهم في تنظيم الأفكار وتصميمها بطريقة تدعم الفرضيات بشكل عقلي ومنطقي، ويقدم نتائج علمية مفيدة. يُعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تُعبر عنها بصيغة قياسية، والتي توضح سلوكيات وأليات هذه العلاقات (Ergun, Goksu, 2013:37). بعبارة أخرى، هو تمثيل مبسط للنشاط الاقتصادي لدولة أو قطاع معين خلال فترة زمنية محددة، ويُعرض باستعمال رموز وقيم عدديّة (السيفو، مشعل، 2003: 37). حيث يقسم هذا الفقرة إلى بعض المعايير والاختبارات والتقديرات الآتية:

أولاً : مرحلة توصيف النموذج القياسي

يركز هذا البحث على ثلاثة نماذج رئيسية بالاعتماد على (ARDL و Bounds Test) و قياس العلاقات قصيرة و طويلة الامد بين المتغيرات وذلك بالاستناد على البيانات خلال المدة 2000 إلى 2023، وكلأتي:

النموذج الأول: الخاص بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، النموذج ARDL

$$\Delta \ln(GDP)_t = a_0 + \sum_{i=1}^q a_{1i} \Delta \ln(GDP)_{t-1} + \sum_{i=1}^q a_{2i} \Delta \ln(VA)_{t-1} + \sum_{i=1}^q a_{3i} \Delta I_n(OP)_{t-1} \\ + \lambda(\Delta \ln(GDP)_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 \ln(VA)_{t-1} - \beta_2 \ln(OP)_{t-1}) + U_t$$

النموذج الثاني الخاص بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، النموذج ARDL

$$\Delta \ln(UM)_t = a_0 + \sum_{i=1}^q a_{1i} \Delta \ln(UM)_{t-1} + \sum_{i=1}^q a_{2i} \Delta \ln(VA)_{t-1} + \sum_{i=1}^q a_{3i} \Delta I_n(OP)_{t-1} \\ + \lambda(\Delta \ln(UM)_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 \ln(VA)_{t-1} - \beta_2 \ln(OP)_{t-1}) + U_t$$

النموذج الثالث الخاص بالبعد البيئي للتنمية المستدامة، النموذج ARDL :

$$\Delta \ln(CO_2)_t = a_0 + \sum_{i=1}^q a_{1i} \Delta \ln(CO_2)_{t-1} + \sum_{i=1}^q a_{2i} \Delta \ln(VA)_{t-1} + \sum_{i=1}^q a_{3i} \Delta I_n(OP)_{t-1} \\ + \lambda(\Delta \ln(CO_2)_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 \ln(VA)_{t-1} - \beta_2 \ln(OP)_{t-1}) + U_t$$

إذ إن:

$\Delta \ln(GDP)$: التغير في اللوغارتم الطبيعي لتنمية الاقتصاد المقاس بالنتاج الإجمالي المحلي .

$\Delta \ln(UM)$: التغير في اللوغارتم الطبيعي لمعدل (البطالة)

$\Delta \ln(CO_2)$: التغير في اللوغارتم الطبيعي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

معامل التغيرات المتأخرة زمنياً لقيمة ذات العائد الاضافي في القطاعات الصناعية (VA)

معامل التغيرات المتأخرة زمنياً لأسعار النفط (OP)

α, β_1, β_2 : معلمات قصيرة الأجل

$D1$: المتغير الصوري يمثل المدة التي انتشر فيه COVID-19

U : الخطأ العشوائي

t : الزمن (يشير إلى السنة)

ثانياً: مرحلة جمع البيانات وتكوين المتغيرات واختبارها:

تتضمن هذه المرحلة مجموعة من الاختبارات منها:

2: الثبات والاستقرار للبيانات و المتغيرات : (Stationary test / Unit Root Test)

ان موضوع الثبات والاستقرار في البيانات، من الافتراضات الاساسية في النظريات الاقتصادية التقليدية والحديثة. يؤديان دوراً أساسياً في الدراسات القياسية وخصوصاً الدراسات المتعلقة ببيانات السلسل الزمنية. توجد مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استعمالها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، الا ان كل من اختبارات، Phillips Augmented Dickey-Fuller (ADF)، Perron (Perron) هي المؤشرات الأكثر شيوعاً (احمد و فرج، 2019:404). ولبيان مدى الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، تُعرض نتائج التحليل في الجدول الآتي:

جدول (3) قيم اختبار الثبات والاستقرارية (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة

الولاية المتحدة الامريكية

Phillips-Perron (First Difference)		Phillips-Perron (Level)		Augmented Dickey-Fuller at First Difference		Augmented Dickey-Fuller at Level		المتغيرات
Interception	The trend	Interception	The trend	Interception	The trend	Interception	The trend	
0.0000	-8.6721	0.0002	-5.5020	0.0000	-8.3490	0.1569	-5.5064	النمو الاقتصادي
0.0152	-3.5766	0.0670	-13.729	0.0152	-3.5766	0.0017	-2.5421	البطالة
0.0021	-4.4774	0.0800	-9.9046	0.0021	-4.4774	0.1707	-3.7075	(CO ₂)
0.0000	-7.9508	0.0006	-5.7038	0.0027	-4.3876	0.1165	-1.9575	القيمة المضافة في القطاع الصناعي
0.0003	-6.0650	0.0000	-10.762	0.0038	-4.2304	0.1839	-2.3660	اسعار النفط
الصين								
Phillips-Perron (First Difference)		Phillips-Perron (Level)		Augmented Dickey-Fuller at (First Difference)		Augmented Dickey-Fuller at Level		المتغيرات
Interception	The trend	Interception	The trend	Interception	The trend	Interception	The trend	
0.0083	-4.5317	0.0191	-3.4594	0.0006	-6.8991	0.1569	-2.3873	النمو الاقتصادي
0.0003	-5.3685	0.0005	-5.0779	0.0058	-4.0409	0.0017	-4.5358	البطالة
0.0012	-4.7273	0.2894	-1.9883	0.2421	-5.1896	0.1707	-2.3495	(CO ₂)
0.0089	-4.4978	0.0003	-5.9957	0.0651	-3.5559	0.1165	-1.5253	القيمة المضافة في القطاع الصناعي
0.0031	-4.2980	0.0047	-4.0869	0.1032	-4.2765	0.1839	-2.2911	اسعار النفط

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات خلال المدة (2000-2023) باستخدام البرنامج 12 E-views

و من خلال الجدول (3) يتضح من خلال اختباري (Phillips-Perron ADF) و Augmented Dickey-Fuller (ADF) أن كافة المتغيرات تكون معنوية في اختبار (Phillips-Perron) عند الفرق الأول (Phillips-Perron) (First Difference) (Intercept\ Trend) عند مستوى الدلالة الاحصائية (10%, 5%, 1%) اي ان هناك استقرارية كافة المتغيرات موضوع البحث، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم اجراء الارتباط (Correlation) و التكامل المشترك (Co-integration) و تقييم النموذج (Estimation) بين متغيرات موضوع البحث.

3: الارتباط بين المتغيرات (Correlation)

هناك طرق متعددة لقياس العلاقات الاقتصادية، أبسطها معامل الارتباط، الذي يُعرف كمقاييس لتحديد درجة التغيير المترافق بين متغيرين أو أكثر. يهدف الاختبار إلى تحديد اتجاه العلاقة (عكسية إذا كانت سالبة، وطردية إذا كانت موجبة) وتقدير قوتها. إذا كانت نتيجة التحليل قريبة من الواحد، فهذا يدل على علاقة قوية، أما إذا كانت قريبة من الصفر، فهذا يشير إلى ضعف العلاقة (احمد، عبدالله، 2022: 110)، كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول (4) قيم اختبار (Correlation) لبيان علاقات الارتباطية بين متغيرات النماذج المعتمدة

الولاية المتحدة الامريكية			
النموذج الثالث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO ₂)	النموذج الثاني البطالة	النموذج الاول النمو الاقتصادي	المتغيرات
حجم العلاقة	حجم العلاقة	حجم العلاقة	
1. 0000	1. 0000	1. 0000	
0.8282	-0.4585	0.6915	القيمة المضافة في القطاع الصناعي
-0.2632	-0.4927	0.2191	اسعار النفط
-0.3701	0.1645	-0.5320	COVED-19
الصين			
النموذج الثالث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO ₂)	النموذج الثاني البطالة	النموذج الاول النمو الاقتصادي	المتغيرات
حجم العلاقة	حجم العلاقة	حجم العلاقة	
1. 0000	1. 0000	1. 0000	
0.3011	-0.1901	0.6201	القيمة المضافة في القطاع الصناعي
-0.5132	0.2803	-0.1642	اسعار النفط
-0.5164	0.5082	-0.3385	COVED-19

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات خلال المدة (2000-2023) باستخدام البرنامج 12 E-views.

ومن خلال الجدول (4) يتضح ما يلي:

الولاية المتحدة الامريكية:

1: القيمة المضافة في القطاع الصناعي:

أ. ان الارتباط بين القيمة المضافة في القطاع الصناعي مع النمو الاقتصادي طردية و متوسطة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.69) هذا يدل على أن زيادة القيمة المضافة في القطاع الصناعي تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، حيث لصناعة دوراً مهماً في دعم الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

ب. وفيما يخص الارتباط بين القيمة المضافة في القطاع الصناعي مع البطالة عكسية و ضعيفة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.45). هذا يدل على أن زيادة القيمة ذات العائد الاقتصادي الصناعية تساهم في خفض البطالة، مما يعكس الدور الكبير للصناعة في استحداث فرص العمل.

ت. ان الارتباط بين القيمة المضافة في القطاع الصناعي مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) هي طردية وقوية حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.82) هذا يدل على أنها التوسيع الصناعي يؤدي إلى زيادة تلوث البيئي مما يشير إلى الاعتماد على مصادر الطاقة أكثر تلوثاً.

2: اسعار نفط

أ. وفيما يخص الارتباط بين اسعار نفط مع النمو الاقتصادي هي طردية و ضعيفة جداً لأن نتيجة الاختبار بلغت (0.21)- ويمكن تفسير ضعف هذا الارتباط إلى اعتماد الاقتصاد الولائية المتحدة الأمريكية بشكل واسع على استهلاك النفط في مختلف الفعاليات الاقتصادية، إلى جانب كونه من بين الدول المستوردة له. فعلى الرغم من أن ارتفاع اسعار النفط قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات في بعض القطاعات، إلا أن أثره الكلي على الاقتصاد ممكناً أن يكون سلبياً نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج والنقل والاستهلاك، مما ينعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي.

ب. وفيما يخص الارتباط بين اسعار نفط مع البطالة عكسية و ضعيفة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.49). هذا يدل على أن زيادة اسعار نفط تساهم في خفض البطالة، مما يعكس الدور الكبير للصناعة النفطية في استحداث فرص العمل المحلية. ت. ان الارتباط بين اسعار نفط مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) هي عكسية و ضعيفة جداً حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.2)- وهذا يدفع المصانع على استعمال بدائل أخرى خصوصاً استعمال مصادر طاقة نظيفة و التحول للطاقة المتجددة.

3: COVED-19

أ. ان الارتباط بين انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مع النمو الاقتصادي عكسية و متوسطة حيث نتيجة الاختبار بلغت (-0.53) مع ان انتشار فيروس كورونا (COVID-19) أثرت سلباً على الاقتصاد امريكا، حيث أدت إلى انخفاض معدلات النمو نتيجة الإغلاق كثير من المشاريع و التجارة الخارجية.

ب. ان الارتباط بين انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مع البطالة طردية و ضعيفة جداً حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.16) وهذا يدل على الجائحة ساهمت في ارتفاع لمعدلات البطالة، لكن التأثير لم يكن كبيراً على المدى الطويل، حيث تدخلت الحكومة الولائية المتحدة الأمريكية بحزم تحفيزية لخفيف آثار البطالة.

ت. ان قيمة معامل الارتباط بين انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) طردية و ضعيفة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.37) و يشير ذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد فترات الإغلاق الأولى في انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، شهدت عودة تدريجية للنشاط الصناعي والنقل والطاقة بهدف تعويض الخسائر الاقتصادية، ورغم أن انتشار فيروس كورونا (COVID-19) في بدايتها أدت إلى انخفاض الانبعاثات، إلا أن هذا الأثر كان مؤقتاً، وتبعته زيادة لاحقة نتيجة تسارع النشاط الاقتصادي.

الصين

1: القيمة المضافة في القطاع الصناعي

أ. ان الارتباط بين القيمة المضافة في القطاع الصناعي مع النمو الاقتصادي موجب اي علاقة طردية و متوسطة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.62) هذا يدل على أن زيادة القيمة المضافة في القطاع الصناعي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الصين، حيث يؤدي توسيع النشاط الصناعي إلى رفع الإنتاجية و زيادة الناتج الإجمالي المحلي. كما يعكس هذا الارتباط السياسات الصناعية القائمة على تطوير التكنولوجيا والتصنيع المتقدم، مما يعزز الأداء الاقتصادي بشكل مستدام.

ب. ان الارتباط بين القيم المضافة للقطاعات الصناعية مع البطالة عكسية و ضعيفة جداً حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.19)- هذا يدل على ان الصناعات الصينية تقوم بشكل متزايد على التقنية والأتمتة، مما يقلل من الحاجة إلى العمالة، وبالتالي لا ينعكس نمو القيم المضافة للقطاعات الصناعية بشكل كبير على تقليل البطالة.

ت. ان الارتباط بين القيمة المضافة في القطاع الصناعي مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) هي طردية و ضعيفة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.30) هذا يدل على أن توسيع النشاط الصناعي يؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، ولكن التأثير ليس كبيراً. مما يشير إلى أهمية النظر في العوامل المتعددة التي تؤثر في هذه العلاقة. و من اهم هذه العوامل هي تنوع الأنشطة الصناعية بحيث لا يتكون فقط من صناعات كثيفة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) مثل الصناعات الثقيلة، بل يشمل أيضاً الصناعات التي قد تكون أقل تأثيراً بيئياً.

2: اسعار نفط

أ. وفيما يخص الارتباط بين اسعار نفط مع نمو الاقتصادي عكسية و ضعيفة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.16-) وهذا يعني أنه صين دولة مستهلكة للنفط و هذا يؤدي الى زيادة كلفة الإنتاج و بالتالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

ب. ان الارتباط بين اسعار نفط مع البطالة هي طردية و ضعيفة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.28-) بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج وتأثير ذلك على بعض القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مما يؤدي الى ارتفاع كلفة الإنتاج و يدفع الشركات إلى تقليل استعمال العمالة.

ت. ان الارتباط بين اسعار نفط مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) هي عكسية و متوسطة حيث نتيجة الاختبار بلغت (-0.51-) وهذا يدل على ان ارتفاع اسعار النفط يدفع القطاعات الصناعية البحث عن بدائل للطاقة التقليدية وتقليل استهلاك النفط، مما يساهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂).

3: COVID-19 :

أ. ان الارتباط بين انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مع النمو الاقتصادي عكسية و ضعيفة حيث نتيجة الاختبار بلغت (- 0.33) مع ان اول دولة التي ظهر فيها هذا الفيروس كان متضرر الاول من هذا الوباء خصوصا في المرحلة الاولى ادى الى تباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل كبير.

ب. ان الارتباط بين انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مع البطالة طردية و متوسطة حيث نتيجة الاختبار بلغت (0.50-) هذا يدل أن الجائحة تسببت في ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ، بسبب الإغلاقات و تباطؤ الفعاليات الاقتصادية، مما أثر على سوق العمل، خصوصا في القطاعات الصناعية.

ت. ان الارتباط بين انتشار فيروس كورونا (COVID-19) مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) عكسية و متوسطة حيث نتيجة الاختبار بلغت (-0.51-) هذا يدل أن الجائحة أدت إلى انخفاض ملحوظ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، نتيجة تراجع النشاط الصناعي وتقلص استهلاك الوقود الأحفوري خلال فترات الإغلاق المصانع و المشاريع بشكل كبير.

4: التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Cointegration test)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة وفحص درجة الارتباط بين العناصر فان اختبار التكامل المشترك بين المعناصر داخل النموذج هو من المقاييس المهمة لبيان مستوى التكامل، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري وجود على الاقل علاقة واحدة بين المتغيرات في (النماذج السلسل الزمنية) (احمد، صالح، 2021: 291)، وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول الاتي :

الجدول (5) قيم اختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النماذج المعتمدة

Johansen Test				الولاية المتحدة الأمريكية				الدول
الصين				الولاية المتحدة الأمريكية				الدول
Critical Value (0.5) Maximum Eigenvalue	Prob.	Critical 5).0(Value	Prob.	Critical Value (0.5) Maximum Eigenvalue	Prob.	Critical 5).Value(0	Prob.	Variables المتغيرات
41.1503	0.0057	98.7537	0.0000	85.2967	0.0000	99.3466	0.0000	الانماء الاقتصادي
38.4885	0.0014	70.8189	0.0000	52.6742	0.0006	79.3415	0.0000	البطالة
20.7517	0.0264	48.8261	0.0000	32.8679	0.0404	55.2458	0.0000	(CO2)
6.3793	0.0350	29.7070	0.0000	29.5171	0.0156	35.0109	0.0001	القيمة المضافة في القطاع الصناعي
0.4654	0.0451	15.4447	0.0029	24.2821	0.0089	18.3977	0.0021	اسعار النفط
41.1503	0.0057	3.94106	0.0102	85.2957	0.0000	3.84147	0.0346	COVED-19

المصدر: إعد الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال البرنامج E-views 12.

من خلال الجدول (5) وفي حالات (Trace / Maximum Eigenvalue) نجد ان كافة المتغيرات الدالة في النماذج المختلفة و لكلا دولتين ذو علاقة تكاملية مشتركة بعضها ببعض في المستوى المعنوي (5%)، وبهذا نرفض الفرض الصافي التي تشير إلى انعدام علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل النماذج، وبذلك تدعم هذه النتائج اجراء تقدير النموذج القياسي، تقديرًا صحيحاً للدولتين و للمتغيرات كافة.

5: العلاقة السببية بين المتغيرات (Granger Causality Tests)

إن مفهوم السببية يرتكز على وجود العلاقة السببية بين متغيرات موضوع البحث يرتكز على تحديد العلاقات السببية بين العوامل الاقتصادية، مما يساعد في تصنيفها كمتغيرات تابعة أو مستقلة. يعد اختبار سببية جرانجر (Granger Causality) أداة رئيسية وموثوقة لتحديد وجود واتجاه هذه العلاقات، سواء كانت ذات اتجاه واحد أو اتجاهين. هذا الاختبار يسهم في فهم التفاعلات الديناميكية بين الناصر وتاثيرها المتبادل (احمد، صالح، 2021:291). في الجدول أدناه قيم اختبار العلاقات السببية بين متغيرات موضوع البحث:

الجدول (6) قيم اختبار العلاقات السببية (Causality Tests) بين متغيرات النماذج المعتمدة

الصين	الولاية المتحدة الأمريكية	الدول
مستوى المعنوية (Prob.)	مستوى المعنوية (Prob.)	المتغيرات
0.0373	0.0237	العلاقة القيمة المضافة في القطاع الصناعي بالنمو الاقتصادي
0.0096	0.0244	العلاقة القيمة المضافة في القطاع الصناعي بالبطالة
0.0001	0.0108	العلاقة القيمة المضافة في القطاع الصناعي (B) بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2)

المصدر: إعد الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال البرنامج E-views 12.

يظهر من الجدول (6) ومن خلال مقارنة قيمة (p-value) عند المستوى المعنوي (5%)، فإن كافة المتغيرات المدرجة الموجودة في الجدول لكلا دولتين في المستويات المختلفة ذات علاقة سلبية باتجاه واحد مع المتغيرات التابعة، وهذه النتائج تبدو كأساس قوي و منطقي لتقدير النماذج القياسية تقديرًا صحيحاً.

6: تقدير النماذج القياسية: Econometrics Model Estimation

ان نتائج الثبات والاستقرار والتكمال المشترك والسببية يعتبر اساساً قوياً لتقدير النموذج، على الرغم من وجود نماذج مختلفة ومتعددة لتقدير المعلومات، الا ان في الآونة الاخيرة تعد دراسة التكمال المشترك باستعمال منهجة الانحدار الذاتي للฟجوات الزمنية الموزعة المتباينة (Autoregressive Distributed – Lags – ARDL) ضمن النماذج الشائعة ومهمة لتقدير المعلومات، وفي نفس الوقت تعتبر ملائمة للبيانات المتوفرة وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (الحجم والاشارة) و يتفق مع تقديرات الفرضيات الاحصائية والقياسية(Ahmed, et al,2015:347).

في ضوء ماسبق و من اجل معرفة تأثيرات قصيرة المدى والطويلة المدى لنموذج الاول نمو الاقتصادي في الدولتين سنقوم باستعاناً ببعض الاختبارات منها (Bounds Test) :

الجدول (7) تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في نموذج النمو الاقتصادي

الصين		الولاية المتحدة الامريكية			
Bounds Test for Co-integration	F = (7.50) > 4.84	علاقات طويلة المدى	Bounds Test for Co-integration	F = (29.30) > 4.66	علاقات طويلة المدى
-0.7824	0.0019	CointEq (-1) *	-2.5189	0.0000	CointEq (-1) *

المصدر: إعده الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال البرنامج E-views 12.

يتضح من الجدول (7) مايلي:

أ. بحسب قيم اختبار (Bounds Test) في الولاية المتحدة الامريكية أن القيمة المقدرة لـ (F-statistic) يساوي (29.30) وهي أكبر من اعلى قيمة حرجة (جدولية) (Critical Value) التي تساوي (4.66) في مستوى (5%) فانها تشير إلى وجود التكمال في الاجل الطويل.

ب. قيم اختبار في الصين منهج الحدود (Bounds Test) أن القيمة المقدرة لـ (F-statistic) يساوي (7.50) وهي أكبر من اعلى قيمة حرجة (جدولية) (Critical Value) التي تساوي (4.84) في مستوى (5%) فانها تشير إلى وجود التكمال في الاجل الطويل.

بالنسبة الى نقطة التوازن (معامل حد تعديل الخطأ) وهي يمثل لأثر الكلي طول الأمد الذي يحدثه تغير في العنصر المستقل على العنصر المعتمد بعد أن يستقر الاقتصاد على الامد الطويل، ومن المتوقع ان يكون سالباً ومعنوياً في امريكا قد بلغ و في الصين (-0.78) مما يدل على سرعة التعديل من الامد القصير الى الامد الطويل (-2.52).

من اجل توضيح اثر نمو الاقتصادي و المتغيرات مدرجة في نموذج النمو الاقتصادي في دولتين نستعين بايجاد تأثيرات قصيرة الاجل وطويلة الأجل (Short-Long run Impacts)، من خلال الجدول الآتي :

الجدول (8) الاختبارات القصيرة المدى و طوبل المدى لنموذج النمو الاقتصادي

الصين				الولاية المتحدة الأمريكية				المتغيرات	
Long -term		Short -term		Long -term		Short -term			
Parameter	Prob.	Parameter	Prob.	Parameter	Prob.	Parameter	Prob.		
0.1335	0.0144	0.1045	0.2677	0.0579	0.0071	0.1458	0.0312	القيمة المضافة في القطاع الصناعي	
0.0848	0.0284	0.0664	0.4559	1.1180	0.0000	2.8162	0.0003	اسعار النفط	
-18.2312	0.0006	-14.2650	0.0137	4.6683-	0.0000	-11.7593	0.0001	COVID-19	

المصدر: إعد الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) (E-views 12) باستعمال البرنامج.

يتضح من الجدول (8) مايلي:

الولاية المتحدة الأمريكية:

أ. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (القيمة المضافة في القطاع الصناعي) بمقدار (1%) أدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الأمد القصير بمقدار (0.14%)، ولكن انخفض هذا تأثير إلى (0.05%) في الأمد الطويل، والسبب قد يكون الكلف المتزايدة للإنتاج، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام أو تكلفة العمالة وكذلك التقلبات في السياسات التجارية الأمريكية، يمكن أن يحد من دور الحيوى وكبير للقيمة ذات العائد الاضافي للقطاع الصناعي.

ب. كلما زاد اسعار النفط بمقدار (1%) أدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الأمد القصير بمقدار (2.81%) إلا ان تأثيرها ايجابي، ولكن ينخفض إلى (1.11%) في الأمد الطويل، والسبب في البداية، قد يكون زيادة اسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع في الاستثمارات النفطية، مما يتيح فرص للعمل و زيادة الانتاجية. هذا يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي في الأمد القصير. ولكن مع مرور الوقت، تؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج في العديد من القطاعات، خاصة تلك التي تقوم بشكل كبير على الطاقة. هذه الزيادة في الكلف قد تؤدي إلى تقليل هامش الربح، مما يتراجع النمو الاقتصادي.

ت. ان انتشار (COVID-19) أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأمد القصير بمقدار (11.75%) إلا ان تأثيرها سلبي، بينما ينخفض إلى (4.66%) في الأمد الطويل، هذا قد يكون نتيجة لتدابير الوقائية بالإغلاق عام، تراجع الإنفاق الاستهلاكي، وتعطيل سلاسل الإمداد و لكن هذا التأثير السلبي ينخفض في الأمد البعيد، اي أن الاقتصاد قد يبدأ في التعافي مع مرور الوقت، قد تؤدي التغيرات في السياسات العامة وقرارات الاستثمار إلى تغيير في البنية الاقتصادية، مما يمكن أن يحسن من القدرة على النمو الاقتصادي في الأمد الطويل.

الصين:

أ. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (القيمة المضافة في القطاع الصناعي) بمقدار (1%) أدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الأمد القصير بمقدار (0.10%) إلا ان هذا التأثير قد ازدادت إلى (0.13%) في الأمد الطويل والسبب وراء هذا هو ان توسيع القيمة ذات العائد الاضافي في الأمد الطويل، تلعب الصناعات الناشئة، مثل التصنيع الرقمي، الروبوتات، والطاقات المتعددة، دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد الصيني، هذه القطاعات تتميز بارتفاع مستويات القيمة ذات العائد الاضافي مقارنة بالصناعات التقليدية، مما يفسر زيادة تأثير القيمة ذات العائد الاضافي الصناعية على النمو الاقتصادي في الأمد الطويل.

ب. كان تأثير اسعار النفط ايجابية ايضا حيث كلما زاد بمقدار (1%) أدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادي في الأمد القصير بمقدار (0.06%) إلا ان هذا التأثير قد ازدادت إلى (0.08%) في الأمد الطويل والسبب وراء هذا مع أنها ليست من دولة نفطية وليس مصدرة للنفط، فإنها واحدة من أكبر المستهلكين والمستوردين للنفط في العالم. مع مرور الوقت، تسعى الصين إلى تحسين الكفاءة الطافية في صناعاتها التقليدية لتقليل اعتمادها على النفط المستورد. زيادة اسعار النفط تدفع الصين إلى تكثيف الاستثمارات في التقنيات الصناعية الموفرة للطاقة، حيث تستفيد من ارتفاع الطلب العالمي على منتجاتها الصناعية بسبب التوسع في الإنتاج وتقليل الكلف عبر تقنيات جديدة. هذا يعزز التأثير الإيجابي لارتفاع اسعار النفط على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

ت. ان انتشار فيروس كورونا (COVID-19) أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأمد القصير بمقدار (14.26%) إلا ان هذا التأثير قد ازدادت إلى (18.23%) في الأمد الطويل والسبب الرئيسي وراء هذا كون الصين هي الدولة التي ظهرت و انتشرت

فيروس كورونا (COVID-19) فيها واکبر متضرر منها، تعرضت الصين لإجراءات إغلاق صارمة في مراحل مبكرة، مما أدى إلى توقف النشاط الاقتصادي بشكل كبير وشامل و امتداد تأثير فيروس بقاء لمدة طويلة. إغلاقات المصانع بسبب انتشار فيروس كورونا (COVID-19) أضرت بتدفق المواد الخام والأجزاء الضرورية للإنتاج، مما أدى إلى شلل مؤقت في القطاعات الصناعية، وأثر سلباً على الإنتاج الصناعي و النمو الاقتصادي على المدى القصير. حالة عدم اليقين الناجمة عن انتشار فيروس كورونا (COVID-19) أدت إلى تركز الاستثمارات في القطاعات المرتبطة بالصحة والتكنولوجيا، ما أثر على القطاعات التقليدية مثل الصناعات الثقيلة والبنية التحتية. و تراجع الطلب الدولي على السلع الصينية، خاصة في القطاعات التي تقوم بشكل كبير على الصادرات، مثل الإلكترونيات والملابس والآلات. تراجعت صادرات الصين بشكل أكبر نتيجة لتباطؤ الاقتصادات الكبرى، ما ساهم في تعويق تأثير الجائحة على النمو الاقتصادي في الامد الطويل.

النموذج الثاني: القيم المضافة في القطاع الصناعي و البطالة

من أجل معرفة تأثيرات قصيرة المدى والطويلة المدى لنموذج الثاني البطالة في الدولتين مع الاستعانة ببعض الاختبارات منها (Bounds Test)، ملخص نتائج التحليل في الجدول الآتي:

الجدول (9) تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في نموذج البطالة

الصين			الولاية المتحدة الأمريكية		
Bounds Test for Co-integration	F = 7.30 > 4.66	علاقة طويلة المدى	Bounds Test for Co-integration	F = 6.39 > 4.84	علاقة طويلة المدى
-0.6238	0.0000	CointEq (-1) *	-0.462345	0.0002	CointEq (-1) *

المصدر: اعد الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال برنامج E-views 12.

يتضح من الجدول (9) مايلي:

أ. بحسب قيم اختبار (Bounds Test) في امريكا منهج الحدود أن القيمة المقدرة لـ (F-statistic) يساوي (6.39) وهي أكبر من على قيمة حرجة (جدولية) (Critical Value) التي تساوي (4.84) في مستويات (5%) فانها تشير إلى وجود التكامل في الأجل الطويل.

ب. قيم اختبار في الصين منهج الحدود (Bounds Test) أن القيمة المقدرة لـ (F-statistic) يساوي (7.30) وهي أكبر من على قيمة حرجة (جدولية) (Critical Value) التي تساوي (4.66) في مستويات (5%) فانها تشير إلى وجود التكامل في الأجل الطويل.

ت. بالنسبة الى نقطة التوازن (معامل حد تعدل الخطأ) وهي يمثل لأثر الكلي طول الأجل الذي يحدثه تغير في العنصر المستقل على العنصر المعتمد بعد أن يستقر الاقتصاد على الأجل الطويل، ومن المتوقع ان يكون سالباً و معنوياً في امريكا قد بلغ (-0.46) و في الصين (-0.62) مما يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

من أجل توضيح اکثر لبطالة و المتغيرات مدرجة في نموذج البطالة في دولتين نستعين بایجاد تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (Short-Long -term Impacts)، من خلال الجدول الآتي :

الجدول (10) الاختبارات القصيرة المدى و طويل المدى لنموذج لبطالة

النموذج الثاني : البطالة

الصين				الولاية المتحدة الامريكية				Variables المتغيرات
Long -term	Short -term	Parameter	الاحتمال	Long -term	Short -term	Parameter	الاحتمال	
Paramete r	الاحتمال	Parameter	الاحتمال	Parameter	الاحتمال	Parameter	الاحتمال	القيمة المضافة في القطاع الصناعي
-0.3594	0.0043	-0.2688	0.0018	-0.2855	0.0717	-0.1178	0.7864	اسعار النفط
-0.1380	0.0097	-0.1836	0.0106	-0.2534	0.0068	0.0158	0.8363	COVED-19
1.3099	0.0014	0.3153	0.0027	0.7844	0.6634	0.5095	0.0008	

المصدر: اعده الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال برنامج E-views 12.

يتضح من الجدول (10) مايلي:

أمريكا:

أ. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (القيمة المضافة في القطاع الصناعي) بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض البطالة في الامد القصير بمقدار (0.11-0.28%) على رغم ان اشارتها سالبة الا ان تأثيرها ايجابي، وقد زادت هذا التأثير الإيجابي بانخفاض البطالة أكثر الى (0.28-0.25%) في الامد الطويل يعكس هذا التأثير زيادة الاستجابة للقطاعات الصناعية في الزيادة الإنتاجية و توسيع طاقتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى ايجاد فرص للعمل جديدة في الامد القصير، اذا كان الزيادة ناتجة عن الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية والابتكار، مما يعزز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي و التحولات الهيكلية في الاقتصاد، تؤدي إلى ايجاد فرص للعمل جديدة ومتعددة، وبالتالي تقليل البطالة بشكل أكبر في الامد الطويل.

ب. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد اسعار النفط بمقدار (1%) أدى إلى ارتفاع البطالة في الامد القصير بمقدار (0.015%) الا ان تأثيرها سلبي، الا ان في الامد الطويل تحولت هذا الاثر الى تأثير الإيجابي وذلك من خلال انخفاض معدلات البطالة بمقدار (0.25-0.2%) في الامد الطويل قد يعود الى دفع المصانع إلى البحث عن طرق لتحسين الكفاءة والطاقة البديلة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل كذلك، التكيف مع ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ظهور فرص جديدة في مجالات مثل الطاقات المتجددة والتقنيات النظيفة، مما يعزز سوق العمل و انخفاض البطالة.

ت. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة ان انتشار فيروس كورونا (COVID-19) أدت إلى ارتفاع البطالة في الامد القصير بمقدار (0.50%) الا ان التأثيرها السلبي قد ازدادت الى (0.78%) في الامد الطويل، فرض الإغلاقات و حالة الطوارئ الصحية أدى إلى توقف الأنشطة التجارية والصناعية حيث أثر بشكل مباشر على سوق العمل. في الامد الطويل، ازداد تأثير COVID-19 على البطالة، مما يشير إلى أن آثار انتشار فيروس كورونا (COVID-19) طولية الامد تقامت مع مرور الوقت، وتعافي بطيء في بعض القطاعات و مستويات البطالة المرتفعة الى لفترات أطول.

الصين:

أ. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (القيمة المضافة في القطاع الصناعي) بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض البطالة في الامد القصير بمقدار (0.26-0.2%) الا ان تأثيرها ايجابي، وقد ارتفع هذا التأثير الى (0.35%) في الامد الطويل، فعندما تُنتج المصانع المزيد من السلع، تحتاج إلى مزيد من العمالة لتنمية الطلب، حيث تؤدي الزيادة المستمرة في القيمة ذات العائد الاضافي إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد.

ب. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (اسعار النفط) بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض البطالة في الامد القصير بمقدار (0.18-0.13%) الا ان تأثيرها ايجابي، انما هذا التأثير قد انخفضت الى (0.13-0.1%) في الامد الطويل، بسبب ان ارتفاع الأسعار قد يدفع الصين إلى تعزيز استثماراتها في مصادر الطاقة البديلة، مما يتيح فرص للعمل جديدة في القطاعات المتجددة، ويسهم في تقليل البطالة على المدى الطويل.

ت. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة ان انتشار فيروس كورونا (COVID-19) أدت إلى ارتفاع البطالة في الامد القصير بمقدار (0.13%) الا ان تأثيرها سلبي قد ازدادت الى (1.30%) في الامد الطويل، و هذا يظهر ان ارتفاع معدلات

البطالة على المدى القصير يعكس تأثيراً مباشراً وسريعاً، فإن الأمد الطويل يعكس تحولات هيكلية عميقه في الاقتصاد، وتتسارع من التحول الرقمي، مما أدى إلى تقليص الحاجة إلى العمالة في بعض الصناعات وطلب على مهارات جديدة في مجالات معينة مثل تكنولوجيا المعلومات.

النموذج الثالث : القيم المضافة في القطاع الصناعي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2):

من أجل معرفة تأثيرات قصيرة المدى والطويلة المدى لنموذج الثالث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في الدولتين مع الاستعانة ببعض الاختبارات منها (Bounds Test)، ملخص نتائج التحليل في الجدول الآتي :

الجدول (11): تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل في نموذج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)

الصين			الولاية المتحدة الأمريكية		
Bounds Test for Co-integration	$F = 9.12 > 4.66$	علاقة طويلة المدى	Bounds Test for Co-integration	$F = 16.63 > 5.23$	علاقة طويلة المدى
-0.7614	0.0001	CointEq (-1) *	-0.7783	0.0000	CointEq (-1) *

المصدر: اعد الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال برنامج E-views. 12 يتضح من الجدول (11) مايلي:

أ. بحسب قيم اختبار في الولاية المتحدة الامريكية منهج الحدود (Bounds Test) أن القيمة المقدرة لـ F -statistic (9.12) يساوي (4.66) وهي أكبر من أعلى قيمة حرجة جدولية (Critical Value) التي تساوي (5.23) في مستويات (5%) فانها تشير إلى وجود التكامل في الأجل الطويل.

ب. قيم اختبار في الصين منهج الحدود (Bounds Test) أن القيمة المقدرة لـ F -statistic (16.63) وهي أكبر من أعلى قيمة حرجة جدولية (Critical Value) التي تساوي (5.23) في مستويات (5%) فانها تشير إلى وجود التكامل في الأجل الطويل.

ت. بالنسبة إلى نقطة التوازن (معامل حد تعديل الخطأ) وهي يمثل لأثر الكلي طول الأمد الذي يحدثه تغير في العنصر المستقل على العنصر المعتمد بعد أن يستقر الاقتصاد على الأمد الطويل، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنوياً في الولاية المتحدة الامريكية قد بلغ (-0.78) و في الصين (-0.76) مما يدل على سرعة التعديل من الأمد القصير إلى الأمد الطويل.

من أجل توضيح أكثر لانبعاثات (الكربون) (CO_2) و المتغيرات مدرجة في نموذج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في دولتين نستعين بابعاد تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (Short-Long -term Impacts)، من خلال الجدول الآتي :

الجدول (12) الاختبارات القصيرة المدى و طويل المدى لنموذج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)

النموذج الثاني : انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)							
الصين				الولاية المتحدة الأمريكية			
Long -term		Short -term		Long -term		Short -term	
Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
2.7695	0.0000	1.5668	0.0010	0.1055	0.0000	0.0795	0.0298
-0.0960	0.0564	-0.0580	0.1761	-0.0829	0.0043	-0.0327	0.0170
-0.7191	0.5712	-0.5574	0.0400	-0.1257	0.0001	-0.0957	0.0088
							COVED-19

المصدر: اعد الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال برنامج E-views. 12

يتضح من الجدول(12) اعلاه:

الولاية المتحدة الامريكية:

أ. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها، يتبيّن أنه مع زيادة (القيمة المضافة في القطاع الصناعي) بنسبة (1%)، سجلت ارتفاع في الانبعاثات (الكربون) (CO₂) في الأمد القصير بنسبة (0.07%). غير أن هذا التأثير ينقاوم في الأمد الطويل ليصل إلى (0.10%). وعلى الرغم من أن الإشارة موجبة، مما يعكس أثراً توسيعياً في النشاط الصناعي، و استمرار الأثر السلبي على البيئة. وعلى الرغم من التحول الهيكلـي في أمريكا نحو الصناعات الابتكـارـية والتـقـنيـات منـخـفـضـة انـبعـاثـات ثـانـي أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)، فإنـ هـذـا التـحـولـ لمـ يـسـهـمـ بـخـفـضـ انـبعـاثـاتـ ثـانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ بـشـكـلـ سـرـيعـ، وإنـماـ سـاـهـمـ فـقـطـ فيـ إـبـطـاءـ وـتـيـرـةـ الـزـيـادـةـ فيـ انـبعـاثـاتـ ثـانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ.

ب. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (اسعار النفط) بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض انبعاثات ثانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ فيـ الـأـمـدـ القـصـيرـ بـمـقـدـارـ (0.03%~-0.08%)ـ الاـ انـ هـذـا التـأـثـيرـ قدـ اـزـدـادـتـ إـلـىـ (0.08%~-0.12%)ـ فيـ الـأـمـدـ الطـوـلـيـ،ـ عـنـدـماـ تـكـوـنـ أـسـعـارـ النـفـطـ مـرـتـفـعـةـ يـزـدـادـ الـأـيـرـادـاتـ الـدـوـلـةـ،ـ يـصـبـحـ الـانـفـاقـ عـلـىـ مـصـادـرـ الطـاـقـةـ الـبـدـيـلـةـ أـكـثـرـ جـوـدـيـ اـقـتـصـادـيـةـ.ـ هـذـا يـمـكـنـ أـنـ يـعـزـزـ النـمـوـ فـيـ قـطـاعـ الطـاـقـةـ النـظـيـفـةـ،ـ مـاـ يـسـاـهـمـ فـيـ تـقـلـيـلـ انـبعـاثـاتـ ثـانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ بـشـكـلـ مـسـتـدـامـ.

ت. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة ان انتشار (COVID-19) أدى إلى انخفاض انبعاثات ثانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ فيـ الـأـمـدـ القـصـيرـ بـمـقـدـارـ (0.09%~-0.12%)ـ الاـ انـ هـذـا التـأـثـيرـ الإـيجـاـبـيـ قدـ اـزـدـادـتـ إـلـىـ (0.12%~-0.15%)ـ فيـ الـأـمـدـ الطـوـلـيـ،ـ تـظـهـرـ النـتـائـجـ أـنـ زـيـادـةـ حـالـاتـ COVID-19ـ تـؤـدـيـ إـلـىـ انـخـفـضـ انـبعـاثـاتـ ثـانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ فـيـ كـلـاـ الـمـدـىـ الـقـصـيرـ وـ الـطـوـلـيـ،ـ لـكـنـ التـأـثـيرـاتـ طـوـلـيـةـ الـأـمـدـ تـعـكـسـ تـحـوـلـاتـ أـكـثـرـ عـمـقـاـ فـيـ أـنـمـاطـ الـعـمـلـ وـ اـسـتـعـمـالـ الطـاـقـةـ.ـ وـهـذـا يـدـلـ عـلـىـ ضـرـورـةـ الـنـظـرـ إـلـىـ الـجـائـحةـ كـفـرـصـةـ لـتـحـفيـزـ التـحـوـلـاتـ نـحـوـ اـسـتـدـامـةـ بـيـئـيـةـ أـكـبـرـ فـيـ الـوـلـاـيـةـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ.

الصين :

أ. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (القيمة المضافة في القطاع الصناعي) بمقدار (1%) أدى إلى ارتفاع انبعاثات ثانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ فيـ الـأـمـدـ القـصـيرـ بـمـقـدـارـ (1.56%)ـ الاـ انـ هـذـا التـأـثـيرـ السـلـبـيـ قدـ اـزـدـادـتـ إـلـىـ (2.76%)ـ فيـ الـأـمـدـ الطـوـلـيـ،ـ شـهـدـتـ الصـينـ نـمـوـ صـنـاعـيـاـ كـبـيـرـاـ يـعـتـمـدـ بـشـكـلـ كـبـيـرـ عـلـىـ الـفـحـمـ وـ الـوـقـودـ الـأـحـفـورـيـ،ـ مـاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ زـيـادـةـ انـبعـاثـاتـ ثـانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ،ـ مـعـظـمـ الصـنـاعـاتـ الـصـينـيـةـ تـسـتـهـلـكـ كـمـيـاتـ كـبـيـرـةـ مـنـ الطـاـقـةـ،ـ مـاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ نـقـاـمـ مشـكـلـةـ انـبعـاثـاتـ ثـانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ فـيـ الـأـمـدـ القـصـيرـ وـ الـأـمـدـ الطـوـلـيـ.

ب. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة كلما زاد (اسعار النفط) بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض انبعاثات ثانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ فيـ الـأـمـدـ القـصـيرـ بـمـقـدـارـ (0.05%~-0.09%)ـ وـ فـيـ الـأـمـدـ الطـوـلـيـ اـرـتـفـاعـ إـلـىـ (0.09%~-0.12%)ـ،ـ مـاـ يـسـتـدـعـيـ الـابـتكـارـ وـ الـتـحـسـينـ فـيـ كـفـاءـةـ اـسـتـعـمـالـ الطـاـقـةـ.ـ فـيـ ظـلـ اـرـتـفـاعـ اـسـعـارـ النـفـطـ،ـ تـتـجـهـ الصـينـ نـحـوـ مـصـادـرـ طـاـقـةـ أـكـثـرـ اـسـتـدـامـةـ،ـ مـاـ قـدـ يـسـهـمـ فـيـ تـقـلـيـلـ انـبعـاثـاتـ ثـانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ وـ تـحـقـيقـ الـأـهـدـافـ الـبـيـئـيـةـ عـلـىـ الـمـدـىـ الـطـوـلـيـ.

ت. اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة و إشاراتها الخاصة ان انتشار فيروس كورونا (COVID-19) أدى إلى انخفاض انبعاثات ثانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ فيـ الـأـمـدـ القـصـيرـ بـمـقـدـارـ (0.55%~-0.71%)ـ الاـ انـ هـذـا التـأـثـيرـ الإـيجـاـبـيـ قدـ اـزـدـادـتـ إـلـىـ (0.55%~-0.71%)ـ فيـ الـأـمـدـ الطـوـلـيـ،ـ يـعـكـسـ الـأـمـدـ القـصـيرـ تـأـثـيرـاتـ فـوـرـيـةـ مـرـتـبـةـ بـإـلـغـاـقـ وـ الـقـيـودـ،ـ وـ الـأـمـدـ الطـوـلـيـ يـعـكـسـ التـغـيـرـاتـ الـهـيـكـلـيـةـ وـ الـوـعـيـ الـبـيـئـيـ الـذـيـ قـدـ يـؤـثـرـ عـلـىـ السـيـاسـاتـ الـمـسـتـقـبـلـةـ وـ انـخـفـضـ انـبعـاثـاتـ ثـانـيـ أـكـسـيدـ الكـربـونـ (CO₂)ـ.

6: الاختبارات التصديقية للنماذج المعتمدة

هـنـاكـ اـخـتـبـارـاتـ تـصـدـيقـيـةـ عـدـيـدةـ لـفـحـصـ جـوـدـةـ النـمـاذـجـ الـمـسـتـخـدـمـةـ،ـ الاـ انـ اـهـمـهاـ هـيـ (R²ـ،ـ Adjusted R²ـ،ـ F-statisticـ،ـ S.E of regressionـ،ـ AICـ،ـ SSRـ،ـ S.E of regressionـ)ـ وـفـيـماـ يـأـتـيـ نـتـائـجـ هـذـهـ الاـخـتـبـارـاتـ :

الجدول (13) نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المعتمدة

النموذج الثالث: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO ₂)		النموذج الاول : البطالة		النموذج الاول : النمو الاقتصادي		الاختبار
الصين	الولاية المتحدة الامريكية	الصين	الولاية المتحدة الامريكية	الصين	الولاية المتحدة الامريكية	
مستوى المعنوية						
0.9139	0.9995	0.8496	0.9609	0.9644	0.9130	R²
0.9938	0.9143	0.7267	0.9079	0.9320	0.8802	Adjusted R²
70.5385 (0.0001)	63.7312 (0.0000)	8.9041 (0.0020)	37.1601 (0.0000)	39.604 (0.0000)	10.6001 (0.0019)	F-statistic Prob.
0.5232	0.1151	0.0965	0.1689	0.3609	0.6692	S.E
2.5400	0.0332	0.1723	0.1634	1.1463	1.8392	SSR
-8.7297	-7.1707	-1.5323	-2.2205	-1.2697	1.8887	AIC

المصدر: اعد الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال برنامج E-views 12.

مقارنة بنتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدرة في الجدول (13) يتضح مايلي:

- إن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل (R^2 ، $Adjusted R^2$) مرتفعة لغالبية النماذج و لكلا دولتين و تترواح قيمتها بين (72% إلى 99%) و هذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الدالة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغيرات التابعه. الاختلاف بين معامل التحديد و معامل التحديد المعدل قليل جدا و هذا يعني ان كافة المتغيرات الدالة في النماذج المقدرة ضرورية و مهمة و هذا دليل على حسن استعمال النماذج و حسن التقدير.
- ان قيمة (F) و بدلالة احصائية (0.0020) وهي اقل من قيمة ($P - Value 0.05$) لذا نرفض الفرض الصفيري التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات التفسيرية و المتغيرات الاستجابة من جهة، ومن جهة اخرى نلاحظ ان قيمة ($SSR / S.E of regression$) عموما قليلة و مقبولة تشير الى صحة النموذج من ناحية الاحصائية.
- عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة و يعد من المؤشرات الاحصائية المهمة و كلما كانت اقل كان افضل، و من خلال الجدول اعلاه يتبيّن ان القيم المفقودة في النماذج المقدرة مقبولة عموما، و هذا دليل على حسن التقدير النماذج المعتمدة.

7: الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة

توجد اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستخدمة منها الاختبارات المستخدمة لفحص مشكلة (سوء التشخيص، الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين، التعدد الخطي، عدم التوزيع الطبيعي) والجدول الاتي يبيّن القيم المعنوية و دلالتها لبعض هذه الاختبارات:

الجدول (14) نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المعتمدة

النموذج الاول : النمو الاقتصادي					
عدم التوزيع الطبيعي	التشخيص	عدم التجانس التباين	تعدد الخطى	الارتباط الذاتي	نوع المشاكل الاقتصادية
Jarque-Bera	Ramsey reset test	ARCH test	VIF Centered	LM TEST	نوع الاختبارات الدول
0.3704	0.1575	0.3661	Less than 10= 2.020271	0.7323	الولاية المتحدة الامريكية
0.1702	0.2535	0.8634	Less than 10= 1.420573	0.2633	الصين
النموذج الثاني : البطالة					
عدم التوزيع الطبيعي	التشخيص	عدم التجانس التباين	تعدد الخطى	الارتباط الذاتي	نوع المشاكل الاقتصادية
Jarque-Bera	Ramsey reset test	ARCH test	VIF Centered	LM TEST	نوع الاختبارات الدول
0.8071	0.7403	0.3307	Less than 10= 5.041705	0.6931	أمريكا
0.3010	0.1723	0.0666	Less than 10= 1.920244	0.2091	الصين
النموذج الثالث : انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2)					
عدم التوزيع الطبيعي	التشخيص	عدم التجانس التباين	تعدد الخطى	الارتباط الذاتي	نوع المشاكل الاقتصادية
Jarque-Bera	Ramsey reset test	ARCH test	VIF Centered	LM TEST	نوع الاختبارات الدول
0.4145	0.4801	0.4411	Less than 10= 6.682868	0.1113	الولاية المتحدة الامريكية
0.8150	0.1092	0.9416	Less than 10= 1.1207634	0.2234	الصين

المصدر: اعده الباحثين بناءً على بيانات خلال المدة (2000-2023) باستعمال برنامج E-views 12.

من خلال الجدول (14) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية جديرة بالذكر، و اجتياز نماذج كافة الاختبارات الاحصائية كـ(سوء التشخيص، الارتباط الذاتي، عدم تجانس التباين، التعدد الخطى، عدم التوزيع الطبيعي) و ذلك دليل على حسن استعمال النماذج.

8: استقرارية المعلمات النماذج المقدرة: (The Stability Test)

من اجل بيان مدى استقرار المعلمات النماذج المقدرة تم الاعتماد على كل من اختبارات (CUSUM SQUARS) والنتائج تظهر في الاشكال في الملحق حيث من خلال جداول يبين أن المعلمات في النماذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالمعلمات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات و النماذج المعتمدة عند مستوى المعنوية (5%).

المقترحات والاستنتاجات

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء ما سبق من العرض و التحليل نستنتج مايلي:

1. كشفت النتائج في كلا البلدين أن زيادة القيمة المضافة للقطاعات الصناعية تؤدي إلى تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، كان تأثير هذه الزيادة في الصين أكثر وضوحاً وأكبر مقارنة الولاية المتحدة الأمريكية. ذلك أن الصناعات في الولاية المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى مرحلة النضج والاستقرار، مما يقلل من تأثير زيادة القيمة المضافة في القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي. في المقابل، لا يزال الاقتصاد الصيني في مرحلة توسيع صناعي سريع، مما يجعل التأثير الناتج عن زيادة القيمة ذات العائد الإضافي أكثر قوة ووضوحاً.
2. كشفت النتائج تأثيراً إيجابياً لزيادة القيمة المضافة في القطاع الصناعي على معدلات البطالة في كلا البلدين، إلا أن هذا التأثير كان أكثر وضوحاً وأكبر في الصين مقارنة بالولاية المتحدة الأمريكية. يعزى ذلك إلى التوسيع السريع في القطاعات الصناعية الصيني، الذي يعزز من إيجاد فرص للعمل الجديدة بشكل أسرع وأكثر فعالية.
3. كشفت النتائج أن زيادة القيمة ذات العائد الإضافي الصناعية أسهمت في ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) في كل من الولاية المتحدة الأمريكية والصين، مع تفاوت في حدة هذا الأمر. على الرغم من أن الولاية المتحدة الأمريكية تعتمد أيضاً على مصادر الطاقة التقليدية مثل النفط والفحم، إلا أن تأثير زيادة القيمة ذات العائد الإضافي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) أقل نسبياً مقارنة بالصين، وذلك بسبب انخفاض مستوى الاعتماد على الصناعات الثقيلة والاستعمال الأكبر للتكنولوجيا الحديثة والطاقات المتجددة في بعض القطاعات. بالمقابل، كان الأثر السلبي في الصين أكثر وضوحاً، حيث يتم الاعتماد بشكل كبير على الصناعات التقليدية مثل التعدين وال الحديد والصلب، بالإضافة إلى الاعتماد المستمر على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة، مما يزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، إضافة إلى التوسيع الصناعي السريع الذي أكبر من قدرات التطوير البيئي، مما أدى إلى تفاقم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) رغم الجهود المبذولة نحو التحول الطاقي.
4. تشير نتائج إلى تأثير إيجابي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي، ولكن بشكل مختلف بين الولاية المتحدة الأمريكية والصين. في الولاية المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر من الدول المنتجة للنفط، أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة العوائد وفرص العمل في القطاع النفطي، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. أما في الصين، كونها دولة مستوردة و مستهلكة للنفط، فإن ارتفاع الأسعار شكل ضغطاً على كلفة الإنتاج، مما أثر سلباً على الانماء الاقتصادي. وبالتالي، كان الأثر أكبر وأكثر إيجابية في الولاية المتحدة الأمريكية مقارنة بالصين بسبب اختلاف الاعتماد على النفط بين البلدين.
5. تظهر النتائج أن لأسعار النفط تأثيراً مختلفاً على البطالة في كل من الولاية المتحدة الأمريكية والصين بناءً على وضعهما كدولة منتجة أو مستهلكة. في الولاية المتحدة الأمريكية، ساعد ارتفاع أسعار النفط على زيادة العوائد وفرص العمل في القطاع النفطي، مما أدى إلى تقليل مستويات البطالة بشكل إيجابي. أما في الصين، التي تقوم بشكل كبير على استيراد النفط، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة كلفة الإنتاج، مما أثر سلباً على بعض القطاعات الصناعية، وقد يزيد من البطالة نتيجة الضغوط الاقتصادية على الشركات التي تقوم بشكل كبير على الطاقة المستوردة.
6. تظهر النتائج أن لأسعار النفط تأثيراً مختلفاً على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) في كل من الولاية المتحدة الأمريكية والصين بناءً على وضعهما كدولة منتجة أو مستهلكة. في الولاية المتحدة الأمريكية، ساعد ارتفاع أسعار النفط على تقليل الاستهلاك، مما أدى إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) بشكل إيجابي، حيث شجعت الأسعار المرتفعة على استعمال تقنيات طاقة أنظف وأكثر كفاءة. أما في الصين، التي تقوم بشكل كبير على استيراد النفط والفحم، فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة كلفة الإنتاج دون أن يشجع على الانتقال للعمل بالطاقات المتجددة، مما تسبب في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂)
7. تظهر النتائج أن انتشار فيروس كورونا COVID-19 تأثيراً مختلفاً على النمو الاقتصادي في كل من الولاية المتحدة الأمريكية والصين، حيث يختلف التأثير بناءً على الظروف الاقتصادية لكل دولة. في الولاية المتحدة الأمريكية، أدت أن انتشار لفيروس كورونا COVID-19 إلى تراجع النمو الاقتصادي في الأمد القصير، لكن تأثيرها أصبح أقل مع مرور الوقت بفضل السياسات الحكومية والتكيف الاقتصادي. أما في الصين، لأن أول دولة التي انتشرت فيها فيروس كورونا (COVID-19) فقد كانت أكثر تأثيراً، حيث تأثرت القطاعات الصناعية بشكل كبير بسبب الإغلاقات مبكرة و الصارمة و طويلة، مما أدى إلى تدهور أكبر للنمو الاقتصادي في الأمد الطويل.
8. كشفت النتائج أن انتشار لفيروس كورونا COVID-19 كان لها تأثير سلبي على معدلات البطالة في كل من الولاية المتحدة الأمريكية والصين، حيث تفاوتت شدة التأثير بين البلدين وفقاً لظروفهما الاجتماعية والأقتصادية. في الولاية المتحدة الأمريكية،

أسفرت التدابير الاحترازية مثل الإغلاقات وإجراءات التباعد الاجتماعي عن توقف العديد من الفعاليات الاقتصادية في بعض القطاعات، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة. من ناحية أخرى، في الصين، التي كانت مصدر انتشار لفيروس كورونا COVID-19 الأولى، تسببت الإغلاقات الشاملة وابكراً في توقف الفعاليات الاقتصادية وخاصة في القطاعات الصناعية والتجارية الأساسية، مما نتج عنه زيادة في معدلات البطالة نتيجة للتراجع في الإنتاج وزيادة الكلف التشغيلية.

9. كشفت النتائج أن انتشار لفيروس كورونا COVID-19 أثرت على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في كل من الولاية المتحدة الأمريكية والصين، لكن بشكل متفاوت بين الدولتين. في الولاية المتحدة الأمريكية، كان الانخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) ملحوظاً في المدى القصير نتيجة للإغلاقات والتوقفات في الفعاليات الاقتصادية، ولكن التأثير كان أقل عمقاً في المدى الطويل، حيث لم تحدث تحولات كبيرة في أنمط استعمال الطاقة. أما في الصين، فقد كان التأثير أكبر، حيث أسفرت الإغلاقات الشاملة والتوقف الكبير في الفعاليات الاقتصادية عن انخفاض ملحوظ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، واستمر هذا التأثير بشكل إيجابي في المدى الطويل نتيجة للتحولات الهيكيلية في الاقتصاد والسياسات البيئية.

ثانياً: المقترنات

في ضوء مماسب من الاستنتاجات، نقترح مايلي:

1. يقترح البحث دعم الابتكار في الصناعات الناضجة لتعزيز القيمة المضافة في القطاع الصناعي وتحفيز النمو الاقتصادي في الولاية المتحدة الأمريكية، بينما على الصين الاستمرار في التوسيع السريع في القطاعات الصناعية مع التركيز على الاستدامة لضمان تأثير أكبر على النمو الاقتصادي.
2. مقارنة بين الدولتين يقترح البحث لولاية المتحدة الأمريكية تشجيع الاستثمار في الصناعات ذات العائد الاقتصادي المرتفع العالية لتسريع و زيادة إيجاد فرص العمل، بينما يجب على الصين تسريع التوسيع في القطاعات الصناعية مع توجيه الموارد لزيادة فرص العمل.
3. الولاية المتحدة الأمريكية بحاجة إلى زيادة دعم استعمال التكنولوجيا الحديثة والطاقات المتجددة للحد من تأثير التوسيع الصناعي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، في حين يجب على الصين تسريع التحول إلى الطاقة الصديقة للبيئة وتقليل الاعتماد على الصناعات الثقيلة لتخفيف تأثير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) الناتجة عن التوسيع الصناعي السريع.
4. على الولاية المتحدة الأمريكية الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط لزيادة العوائد وفرص العمل في القطاع النفطي، بينما يجب على الصين استكشاف مصادر طاقة بديلة لتقليل التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على كلفة الإنتاج و النمو الاقتصادي.
5. يمكن استغلال ارتفاع أسعار النفط لتطوير فرص عمل جديدة في القطاع النفطي مما يقلل البطالة في الولاية المتحدة الأمريكية، بينما يجب على الصين دعم الصناعات القائمة على الطاقات المتجددة لتقليل التأثير السلبي لأسعار النفط على البطالة.
6. يجب على الولاية المتحدة الأمريكية تعزيز السياسات التي تشجع على استعمال تقنيات الطاقة النظيفة لتقليل الانبعاثات، بينما يجب على الصين تسريع الانتقال إلى الطاقات المتجددة لتقليل تأثير ارتفاع أسعار النفط على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2).
7. يقترح البحث في حال حدوث أزمات مشابهة لانتشار فيروس كورونا COVID-19 على الولاية المتحدة الأمريكية تطوير استراتيجيات مرونة للتكييف مع الأزمات، وتعزيز التحول إلى الطاقة الصديقة للبيئة، مع هذا يجب على الصين تحسين السياسات الاقتصادية وتطوير برامج لتأهيل القوى العاملة، مع التركيز على الاستثمارات في التقنيات الخضراء لتحقيق استقرار النمو وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2).

المصادر و المراجع

1. احمد و صالح، ي.ع، ه.أ. (2021). قياس و تحليل دور الانفاق السياحي في النمو الاقتصادي في دول مختارة للمدة (1990-2019). *المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية*، 5 (2)، 319-391.
2. احمد و عبدالله، ي.ع، ج.ه. (2022). قياس و تحليل أثر القروض الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بعض الدول المختارة (الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، العراق) خلال المدة (1980-2020). *Journal of Kurdish for Strategic Studies*, 1(1), 101-125.
3. احمد و فرج، ي.ع، م.م. (2019). قياس تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كورستان للمدة (2006-2016). دراسة قياسية تحليلية. *المجلة الأكاديمية لجامعة نور*. المجلد (9)، العدد (4)، 397-410.
4. الأسرج، ح.ع. (2015). المسؤلية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.
5. البكلي، مطاوع، ريهام. (2023). الاقتصاد الدائري بين النظرية والتطبيق دراسة حالة للاقتصاد المصري. *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، 3(1)، 160-194.
6. بن صالح و الرتيمي، ر.ع. ب.م. (2019). استراتيجيات "التنمية الصناعية" وأفاقها المستقبلية لتحقيق "التنمية المستدامة" في ليبيا. *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد (9)، العدد (4)، 200-229.
7. جبلز و الآخرون، م. ج، م. ر، د. ب، د.س. (2009). اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
8. حميد و الآخرون. ج.ح، ع. م، ف. ح. خ. ا. (1979). *الاقتصاد الصناعي*: الطبعة الاولى. مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر. بيروت.
9. الدراسي، ع. ب. (2023). النمو الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية. *المعهد العربي للخطيط*. كويت. العدد 30-162.
10. السيف و مشعل، و.أ، أ.م. (2003). الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق. الطبعة الاولى. دار مجلاوي للنشر و التوزيع. الأردن.
11. الشال، مها محمد مصطفى. (2023). الابتكار ودوره في التنمية الصناعية المستدامة في ضوء الخبرات الدولية والإقليمية. *مجلة السياسة والاقتصاد*، 18(17)، 226-282.
12. شيماء، شريف عبد اللطيف شريف. (2023). أثر تحسين الانتاجية الصناعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة ميدانية على منظمات الفوفسات المصرية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 37(2)، 1145-1201.
13. طيب و بوشقير، ا.د. (2013). التنمية المستدامة و التطور التكنولوجي في القطاع الصناعي - دراسة تحليلية. *مجلة العلوم الإنسانية*. جامعة محمد خيضر بسكرة، 13(3)، 363-377.
14. حجاب. (2017). التنمية المحلية. النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*. 3(2)، 353-366.
15. علي، م.م. (2023). التنمية مفاهيم و نظريات: الطبعة الاولى. معهد العلوم الاجتماعية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. طرابلس.
16. غنيم، أ.م. (2009). إنشاء المشروعات الصناعية. دار الإدارية للبحوث والتدريب والاستشارات. مصر.
17. القرشى، م.ص. (2010). علم اقتصاد التنمية. الطبعة الاولى. دار اثراء للنشر و التوزيع. عمان.
18. الكناوي، ك.ك. (2008). الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية. دار صفاء للنشر و التوزيع. عمان -الأردن.
19. إبراهيم، ع.ع. (2017). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية. *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، 2(1)، 1-110.
20. مصطفى و سانية، ع.أ، أ. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

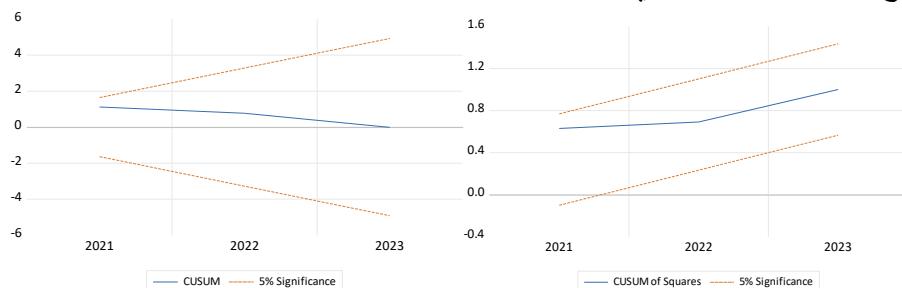
21. Abbasi, K. R., Zhang, Q., Ozturk, I., Alvarado, R., & Musa, M. (2024). Energy transition, fossil fuels, and green innovations: Paving the way to achieving sustainable development goals in the United States. *Gondwana Research*, 130, 326-341.
22. Ahmed, Y. A., Rostam, B. N., & Mohammed, B. A. (2015) Sharing the agriculture and industrial sectors in the economic growth of Iraq: an Ordinary Least Squares (OLS) application. *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences*, 6(5), 340-353.

23. Alam, M. B., & Hossain, M. S. (2024). Investigating the connections between China's economic growth, use of renewable energy, and research and development concerning CO2 emissions: An ARDL Bound Test Approach. *Technological Forecasting and Social Change*, 201, 123-220.
24. Anzolin , Lebdioui, Guendalina & Amir(2021), Three dimensions of Green Industrial Policy in the context of climate change and sustainable development, *The European Journal of Development Research*,UK
25. Cimoli, M., Dosi, G., Nelson, R. R., & Stiglitz, J. (2006), Institutions and policies shaping industrial development: an introductory note (No. 2006/02). Lem Working paper series
26. ERGÜN , GÖKSU ,Uğur & Ali,(2013). Applied Economics with E-views Application. International Burch University, Issue (23)
27. Li, J., Xu, C., Chen, M., & Sun, W. (2019). Balanced development: Nature environment and economic and social power in China. *Journal of Cleaner Production*, 210, 181-189.
28. Liu, S. (2020). Interactions between industrial development and environmental protection dimensions of Sustainable Development Goals (SDGs): Evidence from 40 countries with different income levels. *Environmental & Socio-Economic Studies*, 8(3), 60-67.
29. Luken, R., Alvarez , J., & Hesp, P. (2002), Developing Countries Industrial Source Book. World Summit on Sustainable Development — United Nations Industrial Development Organization. New York, NY
30. Mebratu, D., & Swilling, M. (Eds.). (2019). Transformational infrastructure for development of a wellbeing economy in Africa (Vol. 14). African Sun Media.
31. Parsa, H., Keshavarz, H., & Mohamad Taghvae, V. (2019). Industrial growth and sustainable development in Iran. *Iranian Economic Review*, 23(2), 319-339.
32. UNIDO, (2023), Industrial Development Report, United Nations Industrial Development Organization
33. Vertakova, Y., & Plotnikov, V. (2016), Innovative and industrial development: specifics of interrelation. (156), 37-40
34. Xu, H., Xia, B., & Jiang, S. (2023). The Impact of Industrial Added Value on Energy Consumption and Carbon Dioxide Emissions: A Case Study of China. *Sustainability*, 15(23), 1523-1620.

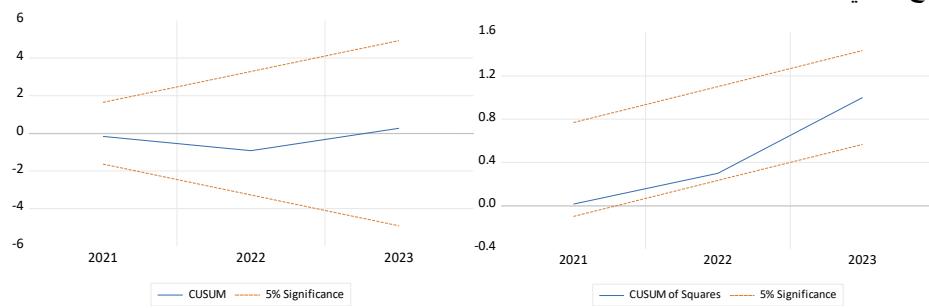
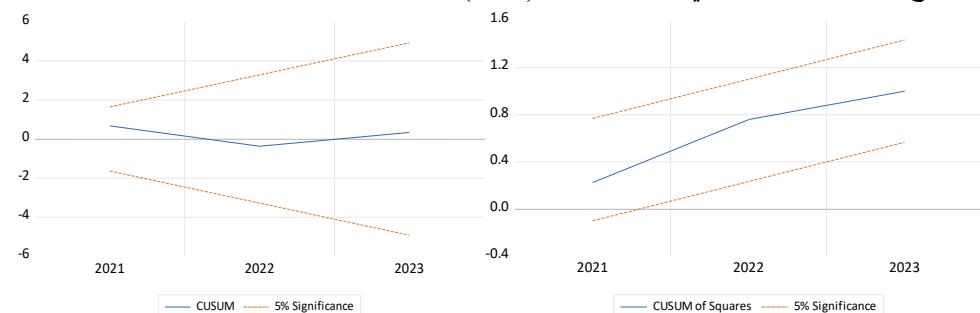
استقرارية المعلمات النماذج المقدرة (The Stability Test)

الولايات المتحدة الأمريكية:

النموذج الأول : النمو الاقتصادي :

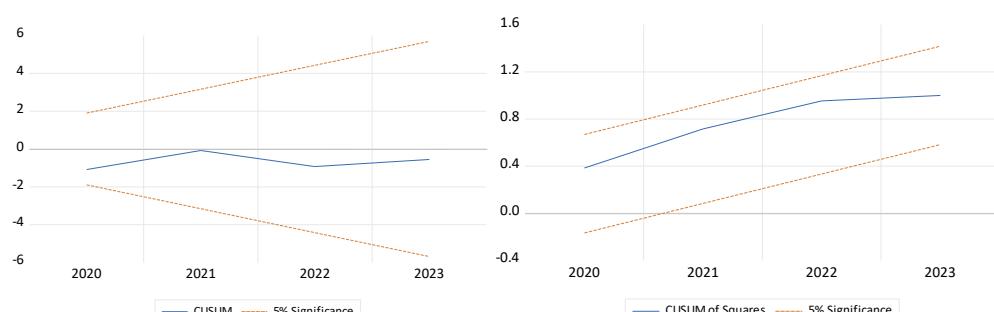


النموذج الثاني : البطالة

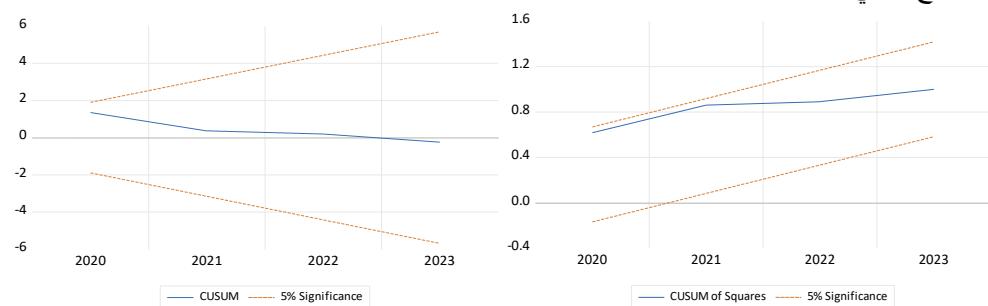
النموذج الثالث : انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂):

الصين:

النموذج الأول : النمو الاقتصادي :



النموذج الثاني : البطالة



النموذج الثالث : الانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO2):

